الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون -تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم تسيير

تخصص:إدارة أعمال

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

بن زينب محمد أمين

بصيص مصطفى

تحت عنوان:

دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم المشاريع المقاولاتية
- دراسة حالة وكالة تيارت-

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ.بلخير فريد	أستاذ محاضر-أ-	جامعة تيارت	رئيسا
أ.روابة محمد	أستاذ محاضر-أ-	جامعة تيارت	مشرفا ومقررا
أ.قوادري رشيد	أستاذ محاضر-أ-	جامعة تيارت	مناقشا

السنة الدراسية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

إلى من وضع المولى – سبحانه وتعالى – الجنة تحت قدميها، ووقرها في كتابه العزيز الى القلب الكبير النابض بالحب والحنان أمي الحبيبة

الى منبع الحب والحياة إلى من تربيت على يده وعلمني العطاء ومن أحمل اسمه بكل افتخار الى خالد الذكر والدي.

إلى من أعتمد عليهم في كل كبيرة وصغيرة إخوتي : ياسين ،حكيم ،خليل حفظهم الله ورعاهم .

إلى من ساعدني رفيق دربي أخي وصديقي "بصيص مصطفى" والى جميع أصدقائي ومعارفي وكل من ساعدني في إعداد هذا البحث.

إلى أساتذتي في كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير وبالأخص أستاذي الفاضل: **رواية محمد** أهدي لكم بحثي هذا بعنوان: دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم المشاريع المقاولاتية وكالة تيارت .

"بن زينب محمد أمين"

الى من شأنها عندي عظيم الى من أوصانا عليها الرب الكريم، الى نور عيني وحبيبة قلبي "أمي العزيزة" ملكة الزمان وزهرة البستان أطال الله في عمرها

الى ينبوع العطف والحنان الى من غرس فيا روح المثابرة وكان سندا لي في حياتي وترياقا لأحزاني أبي الكريم حفظه الله ورعاه

الى إخوتي الأفاضل حفظهم الله وسدد خطاهم

الى كل الأساتذة الأفاضل في جامعة ابن خلدون تيارت، الى استاذنا الفاضل الاستاذ **رواية محمد** جزاه الله خيرا.

الى أصدقائي وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة

أقدم لكم هذا البحث وأتمنى أن يجوز رضاكم.

"بصيص مصطفى "

شكر وعرفان

نشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين. القائل في محكم التنزيل" **وفوق كُلِّ ذي علْم عَليمٌ**" سورة يوسف آية 76 ....صدق الله العظيم.
وقال رسول الله صلي الله عليه وسلم":(**من صنع إليكم معروفاً فكافئوه, فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه** ") رواه أبو داوود.

ونثني ثناء حسنا على كل اساتذتنا الكرام، واساتذتنا في لجنة المناقشة (الاستاذ بلخير فريد رئيسا للجنة و الأستاذ روابة محمد مشرفا ومقررا، والأستاذ قوادري رشيد مناقشا) لمنحنا فرصة المناقشة فجزيل الشكر والتقدير لهم.
وأيضا وفاءا وتقديراً واعترافاً منا بالجميل نتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهداً في مساعدتنا في مجال البحث العلمي، ونخص بالذكر الأستاذ الفاضل: **روابة محمد** على هذه الدراسة وصاحب الفضل في توجيهنا ومساعدتنا في تجميع المادة البحثية، فجزاه الله كل خير.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	
الشكر والعرفان	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري للمشاريع المقاولاتية	
تمهيد الفصل الأول	06
المبحث الأول: مدخل عام للمشاريع المقاولاتية	18-07
المطلب الأول: تعريف المقاولاتية وخصائصها وماهية المقاول	07
المطلب الثاني: المشاريع المقاولاتية	12
المطلب الثالث: الثقافة المقاولاتية	16
المبحث الثاني: مرافقة المشاريع المقاولاتية وأهم مراحلها وأبعادها	22-18
المطلب الأول: مرافقة المشاريع المقاولاتية	18
المطلب الثاني: مراحل وأبعاد مرافقة المشاريع المقاولاتية	20
المطلب الثالث: دوافع توجيه الشباب نحو المقاولة	21
المبحث الثالث: مقاربات واستراتيجيات المقاولاتية	24-22
المطلب الأول: مقاربات المقاولاتية	22
المطلب الثاني: استراتيجيات المقاولاتية	22
المطلب الثالث: الروح المقاولاتية	23
خلاصة الفصل الأول	25
الفصل الثاني: دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت	
تمهيد الفصل الثاني	27
المبحث الأول: تقديم عام حول الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	39-28
المطلب الأول: ماهية الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	28
المطلب الثاني: مجالات النشاط المقررة وشروط الإستفادة من الجهاز والإمتيازات الممنوحة	29
المطلب الثالث: التركيبة التمويلية للمشاريع	37
المبحث الثاني: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت	55-39
المطلب الأول: تعريف وكالة تيارت والهيكل التنظيمي	39
المطلب الثاني: المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت	42
المطلب الثالث: تطور المشاريع الممولة من طرف الوكالة	51
خلاصة الفصل الثاني	56
خاتمة	61-58
قائمة المصادر والمراجع	65-62
قائمة الملاحق	70-66
ملخص الدراسة	71

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر	13
2-2	مستويات التمويل الثلاثي لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	38
2-3	الملفات المودعة ومناصب الشغل المستحدثة منذ نشأة الصندوق	42
2-4	الملفات المودعة وعدد مناصب الشغل المستحدثة	43
2-5	حصيلة النشاط حسب كل قطاع	45
2-6	المؤسسات الممولة للقطاعات الإقتصادية في ولاية تيارت	46
2-7	مناصب الشغل المستحدثة حسب القطاعات الإقتصادية	48
2-8	توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس خلال الفترة	49
2-9	تطور عدد المؤسسات الممولة حسب الجنس خلال الفترة (2017-2021)	50
2-10	المشاريع الممولة من طرف الصندوق	51
2-11	تطور عدد المؤسسات الممولة حسب قطاع النشاط منذ نشأة الصندوق	52
2-12	تطور المؤسسات الممولة للقطاعات خلال الفترة (2017-2021)	54

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	السمات الشخصية للمقاول	11
1-2	خصائص المرافقة	20
2-3	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت	41
2-4	الملفات المودعة والمؤسسات الممولة ومناصب الشغل المستحدثة	44
2-5	حصيلة النشاط حسب قطاع النشاط	45
2-6	المشاريع الممولة حسب القطاعات	46
2-7	مناصب الشغل المستحدثة حسب القطاعات الإقتصادية	48
2-8	المشاريع الممولة من طرف الصندوق حسب الجنس	49
2-9	المؤسسات الممولة حسب الجنس خلال الفترة (2017-2021)	50
2-10	تطور المشاريع الممولة من طرف الصندوق	51
2-11	تطور المشاريع الممولة منذ نشأة الوكالة	53
2-12	إجمالي تطور عدد المؤسسات الممولة حسب قطاع النشاط	55

قائمة الملاحق

عنوان الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (01)	مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	66
الملحق رقم (02)	جهاز دعم إحداث النشاطات وتوسيعها من طرف البطاليين ذوي المشاريع البالغين من العمر مابين 30 و50 سنة	67
الملحق رقم (03)	نمط التمويل	68
الملحق رقم (04)	القروض غير المكافأة الإضافية	69
الملحق رقم (05)	الملفات المودعة وحصيلة النشاط وتطور عدد المؤسسات الممولة حسب قطاع النشاط	70

مقدمة

إن التغيرات الإقتصادية التي شهدها الإقتصاد العالمي في ظل التحولات الناتجة بسبب تطور البحث العلمي والإبداع والعولمة، أصبحت دول كثيرة تهتم إهتماما متزايدا بالمشاريع المقاولاتية وذلك لأنها تلعب دورا فعالا في النشاط الإقتصادي، كما أنها تعتبر من أفضل وسائل الإنعاش الإقتصادي في جميع أنحاء العالم حيث تحقق تنمية إقتصادية وتوفر مناصب شغل، وبهذا تساهم في معالجة مشكلة البطالة وبالتالي تساهم في تشجيع الإبتكار وذلك عن طريق المؤسسات الناشئة، وقد تحول الإقتصاد الحديث من إقتصاد يرتكز على التسيير إلى إقتصاد مقاولاتي يعمل على تطوير المشاريع الإقتصادية، حيث تعتبر المقاولاتية عنصرا فعالا وحيويا للنهوض بإقتصاديات الدول وذلك من خلال تنشيط المؤسسات والمساهمة في إنشائها الأمر الذي أدى إلى إنشاء مؤسسات جديدة وخلق فرص العمل، وهذا ما ساعد على تطوير البحث في مجال المقاولاتية.

الجزائر وكغيرها من الدول سعت جاهدة للتقليل من حدّة البطالة التي واجهتها نهاية الثمانينات والتي نتجت عن عجز المؤسسات العمومية في تحقيق التنمية الإقتصادية، وبسبب الإصلاحات والتغيرات الإقتصادية تم تسريح عدد كبير من العمال مما أدى ذلك إلى الإرتفاع في معدل البطالة والذي أثّر بدوره على القدرة الشرائية للمواطنين وغلاء الأسعار، وهناك العديد من العوامل أثرت سلبا على الإقتصاد الوطني فكان لابد للدولة أن تنتهج سياسة جديدة وتقوم بإستحداث عدّة طرق لمواجهة هذه الظاهرة، فكان من بين إهتماماتها الإهتمام بالمشاريع المقاولاتية وتطويرها وذلك عن طريق تحفيز وتشجيع المقاولين ومرافقتهم في إنجاز مؤسساتهم الناشئة (صغيرة ومتوسطة) من خلال إنشاء شبكات الدعم والمرافقة بهدف تجسيد أفكار أصحاب المشاريع على أرض الواقع، ومن بين هذه الشبكات "الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة" الذي أنشأ للتكفل بالعمال البطاليين الذين تم تسريحهم من عملهم لأسباب إقتصادية، حيث يوفر الصندوق عدّة أجهزة وأدوات لمرافقتهم، والذي سنتطرق إليه كدراسة تطبيقية في هذا العمل.

ولاية تيارت وكغيرها من الولايات الجزائرية تسعى إلى تطوير المشاريع المقاولاتية وذلك من خلال العديد من الإجراءات المتخذة المتمثلة في أجهزة مرافقة ودعم موجهة لمساعدة الشباب البطال على معالجة أفكارهم ومحاولة تجسيدها وتحويلها إلى مشاريع على أرض الواقع، وبالتالي يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم المشاريع المقاولاتية ؟

وهذه الإشكالية تقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم المشاريع المقاولاتية ؟
- هل يعمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على تنمية وتمويل المشاريع المقاولاتية وإستحداث مناصب شغل؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سنحاول إختبار صحة الفرضيات:

- يساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم المشاريع المقاولاتية وذلك عن طريق مرافقة أصحاب المشاريع وتشجيعهم على إنجاز مشاريعهم المستقبلية بهدف خلق مناصب شغل وتحقيق التنمية والتنويع الإقتصادي.
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يعمل على تنمية المشاريع وذلك عن طريق هيئات الدعم المتمثلة في المؤسسات الممولة ومحاولة تطويرها بغية إستحداث مؤسسات وخلق مناصب شغل جديدة وإنعاش السوق المحلي والوطني.

أهمية الدراسة:

تعد المشاريع المقاولاتية أحد العوامل الأساسية في دعم النمو الإقتصادي وتحسين المستوى المعيشي في العديد من البلدان وتشمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة رغم إختلاف نوعها وحجمها ومجال عملها، فهي تلعب دورا هاما في تعزيز الإقتصاد من خلال العديد من الطرق المتمثلة في: خلق فرص العمل، تعزيز التنمية المحلية تعزيز الإستثمار والتنافسية، وللصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أهمية بالغة في دعم المشاريع المقاولاتية وذلك عن طريق تشجيع طالبي الشغل وأصحاب المشاريع ومرافقتهم على إنشاء مؤسساتهم والتي بدورها تساهم في خلق مناصب عمل جديدة، ومحاولة التقليص من معدلات البطالة عن طريق إنعاش السوق بالمنتجات المحلية، كما يعد الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أحد الأدوات الهامة التي توفر الدعم للمشاريع المقاولاتية في العديد من البلدان، كما يساعد الصندوق على تحسين البيئة التجارية للمشاريع المقاولاتية، ويساهم في توفير الحماية للموظفين والشركات في حالة الفشل المالي، كما يساعد في الحفاظ على الوظائف الموجودة.

أسباب إختيار الموضوع:

هناك عدّة أسباب جعلتنا نختار هذا الموضوع وهي:

- الأهمية البالغة التي تملكها المشاريع المقاولاتية والتي تلعب دورا فعالا لدى المستثمر الجزائري.
- محاولة معرفة كل ما هو متعلق بالمشاريع المقاولاتية ومحاولة دعمها.
- محاولة نشر ثقافة المقاولة بين الأفراد خاصة الشباب الجامعي الطموح الحاصل على شهادة التخرج لإنشاء مشروعه.
- معرفة جميع الآليات المتعلقة بالمقاولاتية وصيغ تمويلها منذ بداية المشروع.
- معرفة عمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكيفية المرافقة والدعم الذي يقدمه لطالبي الشغل وفق الشروط التي تحددها الوكالة.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في:

- **الحدود الزمانية:** والتي كانت منذ سنة 2017 إلى غاية 2021.
- **الحدود المكانية:** الدراسة الميدانية تمت بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت.

الحدود الموضوعية: والتي تمثلت في معرفة جميع هياكل الدعم والمرافقة التي تقدمها الوكالة لطالبي الشغل قبل وأثناء مراحل إنجاز المشروع والدور الذي تلعبه الوكالة في دعم المشاريع وإنعاش السوق المحلي ومحاولة التقليص من معدل البطالة داخل الولاية.

منهج الدراسة:

بداية إعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يتماشى مع الجانب النظري للموضوع والذي قدمنا فيه عدّة تعاريف للمصطلحات النظرية، وفيما يخص الجانب التطبيقي فقد إعتمدنا على المعلومات التي تم تقديمها لنا خلال فترة الدراسة لتحليل جميع البيانات والإحصائيات المتاحة والمتعلقة بنشاط الوكالة.

الدراسات السابقة:

الدراسات التي تناولت هذا الموضوع والتي تمثلت في:

1- دراسة الجودي محمد علي بعنوان: نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، سنة 2014-2015، والتي بينت أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز روح المقاولاتية لطلبة الجامعات، ومن خلال ذلك تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعتبر المقاولاتية ظاهرة متعددة الأبعاد تتمحور أساسا حول روح الإبداع والمخاطرة.
- إن الدولة الجزائرية عملت على إرساء مبادئ الإقتصاد الحر بتشجيع المبادرة الفردية وحرية المنافسة.
- هناك مجموعة من الخصائص الشخصية، السلوكية والإدارية التي تتداخل فيما بينها لتشكل شخصية لمقاول، والتي تتمحور حول عوامل إجتماعية، ثقافية، إقتصادية.

2- دراسة بن خديجة منصف وعبيد وهيبة بعنوان: المشاريع المقاولاتية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، عرض تجارب دولية ووطنية ناجحة، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، المجلد 3، العدد 4، سنة 2019، والتي توصلت في دراستها إلى تشجيع المؤسسات المقاولاتية الحديثة، من خلال وضع رؤية إستراتيجية واضحة، ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- ضرورة الإهتمام بتنمية ونشر روح المقاولاتية بين مختلف أفراد المجتمع لإنشاء مشاريعهم من خلال تشجيعهم على روح الإبتكار والتميز.
- نشر مبادئ المقاولاتية في المؤسسات القائمة بهدف تشجيع المؤسسات على مساعدة عمالها في هذا المجال.

3- دراسة محمد قوجيل بعنوان: إشكالية تقييم هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 7، سنة 2017، والتي تضمنت مختلف المؤشرات الموضوعية حول تقييم هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية مع تحليل الإصلاحات والتطورات التي شهدتها الجزائر، حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- وضع خطى إستراتيجية واضحة مبنية على تنسيق كامل بين هذه الهيئات ومختلف المتدخلين في النشاطات المقاولاتية (بنوك، إدارات).

– التوفيق بين التوجه الإجتماعي لهذه الهيئات وتحقيق أهداف التنمية.

4– دراسة كلثوم مرقوم وفاطمة فوقة بعنوان: دور الأجهزة الحكومية في دعم وترقية المقاولاتية في الجزائر، حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، المجلد 6، العدد 2، جانفي 2020، والتي بدورها تطرقت إلى تجربة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في ترقية المشاريع المقاولاتية ومرافقتها ومن أهم النتائج المتوصل إليها هي:

– قيام الجزائر بعدّة إجراءات، وإعتمادها عدّة برامج وآليات ساعدت على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتصبح المحرك الأساسي للتنمية والحد من إستمرار تزايد البطالة.

– تضاعف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة للإمتيازات المالية والجبائية.

– تركيز أصحاب المشاريع على الإستثمار في قطاع الخدمات والنقل وعزوفهم عن الإستثمار في القطاعات المنتجة.

هيكل الدراسة:

تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى تقسيم الموضوع إلى فصلين، فصل نظري، وفصل تطبيقي.

خصص الفصل الأول للإطار النظري للمشاريع المقاولاتية من خلال ثلاث مباحث، يتعرض المبحث الأول إلى مدخل عام للمشاريع المقاولاتية، فيما خصص المبحث الثاني إلى مرافقة المشاريع المقاولاتية، وذكر أهم مراحلها وأبعادها، أما المبحث الثالث فتطرقنا من خلاله إلى مقاربات وإستراتيجيات المقاولاتية.

أما الفصل الثاني فخصص لدراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت وتم التركيز عليه من خلال مبحثين، المبحث الأول تطرقنا فيه تقديم عام للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، أما المبحث الثاني الذي درسنا فيه حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت مع تقديم تعاريف للوكالة وبعض الهيئات مع دراسة وتحليل المعطيات المتعلقة بنشاط الوكالة.

الفصل الأول: الإطار النظري للمشاريع المقاولاتية

تمهيد:

لقد ازداد الاهتمام بمجال المقاولاتيّة من طرف الباحثين، مما أدى إلى وجود عدة اختلافات بينهم وذلك راجع إلى تطور الأبحاث المتعلقة بها، فلا بدّ من مواجهة هذه الاختلافات والعراقيل ومحاولة تطويرها ومرافقة المقاول وتشجيعه، حيث تتجه معظم بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية بالاعتماد على مهارات الأفراد ومدى قدرتهم على العمل المقاولاتي، فالمقاولاتيّة لها دور فعال حيث تساهم في الرفع من معدلات النّمو الاقتصادي، والذي بدوره له أهمية كبيرة في إنشاء مؤسسات جديدة و خلق مناصب شغل جديدة، وتحقيق التنويع الاقتصادي والتقليص من الاعتماد على الموارد الطبيعية والنفطية المعرضة للزوال، ويمكن تفسير هذا الاهتمام المتزايد في قدرتها على الرفع من مستويات الإنتاج و إعادة التّوازن للأسواق.

وانطلاقا مما سبق، تم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: مدخل عام للمشاريع المقاولاتية

المبحث الثاني: مرافقة المشاريع المقاولاتية وأهم مراحلها وأبعادها

المبحث الثالث: مقاربات واستراتيجيات المقاولاتية

المبحث الأول: مدخل عام للمشاريع المقاولاتية

نظرا للاهتمام المتزايد بالمقاولاتية التي أصبحت تشكل اهتماما واسعا لعدد كبير من الباحثين مما أدى إلى اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بمفهومها و خصائصها، وهذا ما يترتب عنه عدّة عراقيل، وبذلك يتعين على هؤلاء الباحثين والمهتمين على مرافقة المقاولاتية ودعم المقاول وتشجيعه من أجل تحقيق الأهداف.

المطلب الأول: تعريف المقاولاتية وخصائصها وماهية المقاول

أخذ مفهوم المقاولاتية في السنوات الأخيرة بعدا جديدا لا يقتصر فقط على منظور إنشاء المؤسسات، حيث تأخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد الاقتصادية كونها إحدى التحديات التي رافقت بزوغ الثورة الصناعية، وذلك لمساهمتها الفاعلة في التنمية الاقتصادية الشاملة في جميع البلدان.

أولا: نشأة المقاولاتية: نظرا للأهمية البالغة للمقاولاتية حيث أصبحت مفهوما شائع الإستعمال ومتداول بشكل واسع ومع تطور البحث في مجال المقاولاتية هناك ثلاث اتجاهات فكرية لها نذكرها كالآتي[1]:

- **المقاولاتية حسب الاتجاه الاقتصادي:** إلى غاية الستينات عرف هذا المجال سيطرة الاتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية انطلاقا من العلوم الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بالتركيز على نتائج المقاولاتية، كما تضمن هذا الاتجاه محاولات عديدة لتعريف المقاول انطلاقا من وظائفه الاقتصادية، مما أدى إلى تطور مفهوم المقاول عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي.

- **المقاولاتية حسب اتجاه خصائص الأفراد:** لقد تم التركيز في هذا الاتجاه على المقاول في حد ذاته، وذلك بدراسة خصائصه باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول انطلاقا من الخصائص النفسية، والخصائص الشخصية و تأثيرها على المقاولاتية.

- **المقاولاتية حسب سير النشاط المقاولاتي:** في هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات ركز الباحثون من خلالها على دراسة العوامل الأساسية التي تسمح للمقاول والمؤسسة الجديدة بالنجاح، من بينها نجد أعمال Drucker الذي أشار في مطلع الثمانينات إلى التحول الكبير الذي طرأ على النظام الاقتصادي والذي انتقل بفضل روح المقاولاتية من اقتصاد مرتكز أساسا على المسيرين إلى اقتصاد مبني على المقاولين[2].

ثانيا:مفهوم المقاولاتية:

التعريف الأول: المقاولاتية Entrepreneurship هي كلمة إنجليزية تم اشتقاقها من الكلمة الفرنسية Entrepreneur وقد ترجمت من طرف الكنديين الى اللغة الفرنسية = حاول، بدأ، خاض، وتتضمن فكرة التحديد والمغامرة.

لقد عرف Robert hisrih المقاولاتية على أنها السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة و كذلك بإعطاء الوقت، و الجهد اللازمين، مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها (مالية، نفسية

[1]-Mohamed Lamine Alloune , Wassila Sebti, Entrepreneurship between Idea and Success Factors, Journal of Economic Growth and Entrepreneurship Spatial and entreperneurial development studies laboratory, vol 2, No 1, Year:2019, page03

[2]– الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير ،جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر، 2014–2015، ص 09.

اجتماعية) و بمقابل ذلك يتم الحصول على إشباع مادي ومعنوي"[1].

التعريف الثاني: تعرف المقاولاتية على أنها عملية اكتشاف تقييم واستغلال الفرص التي تسمح بإنتاج منتجات أو خدمات جديدة، أو عمليات إنتاجية أو إستراتيجيات، أو أشكال تنظيمية أو أسواق جديدة للمنتجات أو مدخلات لم تكن موجودة .[2]

التعريف الثالث: هي اكتشاف وتثمين واستغلال الفرص التي تسمح بخلق منتوجات وخدمات مستقبلية وتتمثل في السعي نحو الابتكار والتنظيم، وإعادة تنظيم الآليات الإقتصادية والإجتماعية من أجل إستغلال موارد وحالات معينة تحمل المخاطرة وقبول الفشل، واستثمار الأفراد في فرص أعمال متاحة واستغلالها لإنشاء مؤسسات قصد خلق قيمة مضافة وتوليد فرص عمل جديدة [3].

مما سبق من التعاريف المذكورة توصلنا الى أن المقاولاتية: هي مجموعة من الأعمال التي ترتكز على الإبداع من خلال المبادرة وتحمل المخاطر والإستغلال الأمثل للموارد المتاحة، والإستفادة منها وتجسيدها على أرض الواقع قصد الحصول على إشباع معين.

ثالثا: خصائص المقاولاتية:

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن للمقاولاتية عدة خصائص[4]:

- هي عبارة عن مجموعة من المهارات الإدارية والإبداعية التي تستند على المبادرة الشخصية و تحمل المخاطر في ظل بيئة سريعة التغيير.
- تعتبر مسارا يتبعه الفرد المقاول لإنجاز عمل مقاولاتي خاص به.
- تساعد على عملية إتخاذ القرار المتعلق بالإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للوصول إلى الإبداع بمختلف أشكاله.
- تساعد على التنسيق بين عمليات الإنتاج والبيع.

[1]– لفقير حمزة، دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة برج بوعريريج العدد 12 ،المجلد1، 2015، ص 119.

[2]_ هاجر بوزيان الرحماني ، المقاولاتية، العالم يقرأ للنشر والتوزيع ، جامعة بلحاج بوشعيب ، عين تموشنت، الجزائر، سنة 2020–2021 ص 02.

[3]– محمد شقرون، بن شيحة صحراوي، دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية،جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 9، العدد 1 سنة 2020 ص .601

[4]– الحدي نجوية، المقاولاتية كرهان لإمتصاص البطالة _ مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 4، سنة 2016–2017، ص 96.

رابعا: الآثار الإيجابية والسلبية للمقاولاتية: وهي تتمثل فيما يلي[1]:

1- الآثار الإيجابية للمقاولاتية:

للمقاولاتية قدرة على المساهمة بشكل فعال في تنمية الدول لأنها قادرة على دعم مناخ المنافسة التي تمثل اللبنة الأساسية في أي تقدم ، كما تساهم في التخفيف من ظاهرة البطالة كظاهرة إجتماعية تهدد أفراد المجتمع.

2- الآثار السلبية للمقاولاتية:

- إتخاذ القرارات عادة ما يتم دون دراسة كافية.
- تأثير الفشل في فرع من فروعه.

خامسا: ماهية المقاول: لقد تطور تعريف المقاول وذلك تزامنا مع التطور الاقتصادي الذي يشهده العالم، فهو يعتبر الركيزة الأساسية للقيام بالمشاريع المقاولاتية معتمدا على عدّة خصائص ومزايا تميزه عن بقية أفراد المجتمع.

للمقاول عدّة تعاريف نذكر منها[2]:

التعريف الأول: لقد تطور تعريف المقاول بالموازاة مع التطور الإقتصادي ، لذا فقد إختلفت التعاريف التي أعطيت له فمصطلح المقاول Entrepreneur ظهر في فرنسا خلال القرن السادس عشر وهي كلمة مشتقة من الفعل Entreprendre والذي معناه باشر، إلتزم، تعهد، وبالنسبة للغة الإنجليزية فإنها تستعمل نفس الكلمة Entrepreneur للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية.

وعرّف القاموس العام للتجارة الذي تم نشره سنة 1723 بباريس كل من المصطلحين و Entrepreneur بالشكل التالي:

أ_ Entreprendre: تعني تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع ما أو صناعة ما....الخ.

ب_Entrepreneur: الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعا ما، فمثلا بدلا أن نقول صاحب مصنع نقول مقاول صناعي.

التعريف الثاني: المقاول هو الشخص الذي لديه فكرة ويسعى لتجسيدها على أرض الواقع، و لديه القدرة و الإرادة على تحدي جميع الصعوبات التي تواجهه من أجل خلق مشروعه، و يتصف هذا الأخير بالجرأة، الثقة بالنفس، الإبداع ، تحمل المخاطر[3].

التعريف الثالث: المقاول حسب Say هو عنصر مهم في الديناميكية الرأسمالية فهو ينقل الموارد الإقتصادية من مستوى إنتاجية إلى مستوى أعلى، حيث يتحمل المخاطر ويعمل في محيط لايقيني، وإنما يشترط المقاول أن

---

[1]-شلوف فريدة ، المرأة المقاولة في الجزائر، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علم اجتماع تنمية و تسيير موارد، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009، ص 51.

[2]-الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص 20.

[3]-قواسمي رشيدة، التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات و النماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي، مجلة المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3، المجلد 4، العدد 2 (2020)، ص 162.

يكون هو صاحب المؤسسة والمسير في نفس الوقت، وهذا ما يجعله شخصا فريدا له القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة و الحكيمة[1].

بعد التمعن في التعاريف السابقة ولأجل تعريف واضح للمقاول يمكن تعريفه بأنه الشخص الذي يمتلك الإرادة و القدرة و المهارات التي تؤهله لاستغلال الفرص المتاحة، والسعي نحو الابتكار، مع تحمل المخاطرة وقبول الفشل، معتمدا على الإبداع ، والنظرة الشاملة لطموحاته وتجسيد أفكاره على ارض الواقع.

سادسا: السمات الشخصية للمقاول:

في هذا الصدد يتفق أغلب الباحثين على تقسيمها الى عدّة أنواع رئيسية[2]:

الحاجة إلى الإنجاز: بمعنى الحاجة إلى التفوق وتحقيق الهدف، فالمقاول هو شخص تحكمه حاجة كبيرة للإنجاز، يبحث عن مواقف تسمح له برفع التحدي والتي من خلالها يقوم بتحمل المسؤولية للمشاكل التي تواجهه.

الاستعداد والميل نحو المخاطرة: ينبغي على المقاول أن يتسم بروح المخاطرة، ويضع تقديرا لمختلف المخاطر التي ستواجهه في المستقبل سواء على المدى المتوسط أو الطويل في إطار تطبيق رؤيته المستقبلية، فكلما قل عدد الأشخاص زادت درجة المخاطرة، لذلك نجد أن الشركات الصغيرة التي يملكها شخص واحد أكثر ميلا للمخاطرة من الشركات الكبيرة.

الثقة بالنفس: حيث يمتلك المقاول المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء المشاريع المختلفة، وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية وقدرته على التفكير والإدارة واتخاذ القرارات لحل المشاكل و مواجهة التحديات المستقبلية، وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان لقدراتهم وثقتهم بها.

المثابرة وعدم الاستسلام للفشل: إن المقاول الناجح يتوقع مسبقا المصاعب التي تعيقه عن بلوغ هدفه فيعدّ نفسه بالمثابرة لتجاوز الفشل[3].

الذكاء في التنفيذ: في كثير من الحالات نجد أن الذكاء في التنفيذ هو العامل الذي يحدد نجاح أو فشل المشروعات الناشئة[4].

---

[1]–لفقير حمزة، مرجع سابق، ص 120

[2]– حجازي إسماعيل وآخرون، السمات الشخصية للمقاول كأهم العوامل على اكتشاف الفرصة المقاولاتية ، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 4_العدد 1 (2020) ، ص 55_54.

[3]– خدير أسامة، المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التقليص من البطالة دراسة حالة الجزائر، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية،جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، العدد الرابع/ سبتمبر 2018، ص215.

[4]– خدير أسامة، نفس المرجع، ص 215.

الشكل(01-1) السمات الشخصية للمقاول

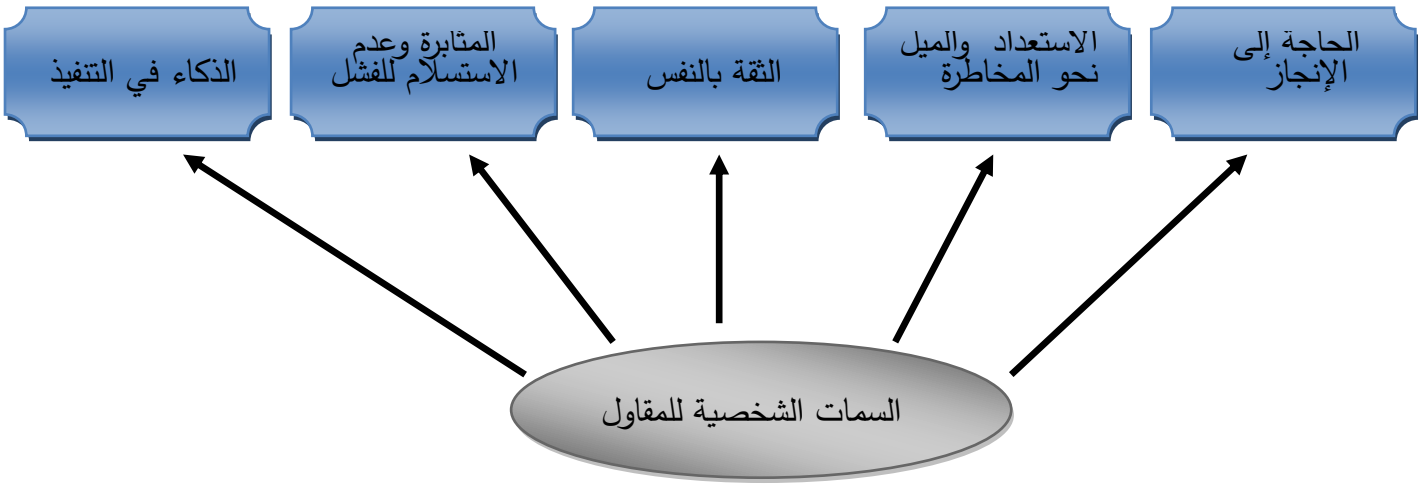

المصدر: من إعداد الطالبين

سابعا: أنواع المقاول:

تم تقسيم المقاولين حسب الباحثين إلى عدة أنواع[1]:

لقد قسمت النظرية الإقتصادية المقاولين من حيث السلوك إلى ثلاثة أنواع وهي: المبدع، المخاطر، المدير.

ولقد قسم Mintzberg المقاولين إلى أربع مجموعات وهي:

- المقاولين ذوي الإمكانية.
- الرياديين الذين لديهم النية لإقامة مشروع.
- رياديين فعليين.
- رياديين ليست عندهم النية لبدء وإنشاء مشروع جديد.

وقد قسم بعضهم مثل Ucbasara المقاولين إلى أنواع أخرى مثل:

المقاول الأصيل: فهو الذي يحوي مفاهيما متعددة كالتي تم تبنيها في مختلف التعاريف.

المقاول المبتدئ: هو الذي يملك حاليا مشروعا واحدا لكن عنده خبرة سابقة في ملكية المشاريع و إدارتها كونه مؤسسا لهذا المشروع أو أحد ورثته، أو قد يكون مشتر لهذا المشروع.

المقاول التسلسلي: هو المقاول الذي يملك مشروعا واحدا في وقت واحد بعد أنة قضى فترة زمنية في مشروع سابق.

المقاول الإحتوائي: هو الذي يملك أكثر من مشروع واحد في وقت زمني واحد.

نلاحظ من التقسيمات والأنواع التي تم ذكرها للمقاولين تعدد و تنوع تصنيفاتهم ، وقد يؤدي ذلك إلى إختلاف المنهج الفكري والخلفية العلمية لكل باحث بالنظر الى تصنيف المقاولين وإبراز تطبيقاتهم وأنواعهم المختلفة إختلاف طبيعة الفرصة ونوعها.

[1]– الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص27

المطلب الثاني: المشاريع المقاولاتية:

عرف النظام الاقتصادي العالمي عدة تطورات التي أثرت سلبا على المؤسسات وأدت إلى الارتفاع في معدلات البطالة, الأمر الذي سمح بإنشاء عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة ودعم المشاريع المقاولاتية كونها التحديات التي رافقت بزوغ الثورة الصناعية, وذلك لمساهمتها في التنمية الاقتصادية في جميع بلدان العالم.

أولا: مفهوم المشاريع المقاولاتية:

المشاريع المقاولاتية تمثل مخرجات المقاولاتية والمقاول في إطار فرصة ريادية يبحث عنها ويستثمرها المشروع حيث تدعى العملية التي تكوّن المشروع بالمقاولاتية, وتتمثل في العمليات والأفعال التي تؤدي الى خلق مشاريع جديدة والمساهمة في تنمية وتطوير الابتكارات وتحمل مخاطر الدخول إلى السوق،[1] وعرفت أيضا بأنها مجموعة من الأنشطة المترابطة غير الروتينية لها بدايات ونهايات محددّة، وتنفذ بواسطة أشخاص أو منظمات لتحقيق أهداف محققة وفق تكلفة وزمن وجودة مسبق تحديدها أيضا[2].

وهناك عدّة تعاريف للمشاريع المقاولاتية ونذكر منها[3]:

1- **تعريف الإتحاد الأوروبي:** وضع الإتحاد الأوروبي سنة 1996 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء.

- فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء.
- المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الإستقلالية وتشغل أقل من 50 أجير، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.
- المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الإستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، ولا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

2- **تعريف منظمة العمل الدولية:** عرفت منظمة العمل الدولية المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي تنتج وتوزع سلعا وخدمات وتتألف غالبا من منتجين مستقلين، ولها طبيعة خاصة حيث يعتمد صاحب المشروع على أفراد أسرته كعاملين في المشروع، وفي أغلب الأحيان يقوم بإستئجار عدد قليل من الحرفيين كذلك فإن معظم تلك المشروعات يحتاج لرأس مال صغير جدا في بداية إقامتها وأن دخول العاملين فيها تكون غير منتظمة وصغيرة.[4]

---

[1]- بن خديجة منصف، عبيد وهيبة، المشاريع المقاولاتية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاد المال و الأعمال كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، المجلد 3، العدد 4 سنة 2019 ، ص 105

[2]- ناصر بن إبراهيم بن سعد المحيميد،إدارة المشاريع الإحترافية وفق منهجية PMI، الطبعة الثانية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، السعودية، سنة 2016، ص 12.

[3]- بن العايش فاطمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية للحد من أزمة البطالة بالجزائر، مجلة التنمية الإقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد 6، سنة 2018، ص 135.

[4]- عبد الرحمن إبراهيم الشيخ علي الغضيبة، دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ومصر، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، سنة 2020، ص 25.

3-**تعريف الولايات المتحدّة الأمريكية:** عرّفت الولايات المتحدة الأمريكية المشاريع الصغيرة بأنها المنشئات التي يعمل بها من 250-1500 عامل، بشرط أن لا تزيد الأموال المستثمرة عن تسعة ملايين دولار وقد أولت الحكومة في الولايات المتحدة إهتماما بالغا بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولذلك أقامت وزارة خاصة بالمنشئات الصغيرة، وتملك تلك الوزارة مكتبا خاصا بها أطلق عليه (مكتب معايير الحجم) يهدف إلى تعديل وأيضا تعريف المشاريع الصغيرة، وإعتمدت على معايير أخرى غير معيار عدد العاملين منها معيار كون المنشأة مستقلة ولا تملك القدرة على السيطرة على القطاع أو المجال الإقتصادي التابع له، ومعيار التقسيم الصناعي والفئة التي تتبعها تلك المنشأة وتحديد قيمة الأصول الثابتة لأقل من 27 مليون دولار وحجم المبيعات السنوية لأقل من 40 مليون دولار[1].

4-تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عرفت الجزائر هذه المؤسسات كما يلي[2]:

تعتبر الجزائر إحدى الدول النامية التي واجهت ومازالت تواجه إشكالية تجديد تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وقد عرفت الجزائر هذا النوع من المؤسسات من خلال القانون التوجيهي رقم 18/01المؤرخ في 27 رمضان الموافق لـ 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات تعرف بـ:

- تشغل من 1 إلى 250 عامل.
- رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج وإيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج.
- تتمتع بالإستقلالية المالية بحيث لا يمتلك رأس مالها من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى بمقدار يساوي أو يزيد عن 25%.
- وقد صنفت كل من المواد 5، 6، 7 من نفس القانون التوجيهي، كل مؤسسة على حدى وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01-1) تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر

المعيار / الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الإيرادات السنوية (مليون دينار)
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20	أقل من 10
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200	أقل من 100
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500

المصدر: مشري محمد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 11

[1]- عبد الرحمن إبراهيم الشيخ علي الغضيبة، مرجع سابق، ص 27، 28.

[2]- مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سنة 2008-2011، سطيف، ص 10.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات بـ[1]:

- محدودية الإنتشار الجغرافي، إذ أن معظم هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية.
- ضآلة حجم رأس المال الأساسي والعامل، وهو ما يعني بدوره ضآلة حجم التمويل المطلوب.
- مستوى متواضع أو متوسط من التقنية، ومن الكفاءات البشرية المطلوبة.
- هيكل تنظيمي بسيط يعتمد على مستوى إشراف محدود.
- الإعتماد على الخبرة والتقدير، وعلى إستراتيجية رد الفعل، أكثر من الإعتماد على خطة إستراتيجية مستقرة.
- الحجم الصغير، والتركيز على شخصية المسير.
- ضعف التخصص في العمل.
- نظام معلومات خارجي بسيط وشكلي، ونظام معلومات داخلي بسيط يعتمد على الإتصالات المباشرة.

ثالثا: أنواع المشاريع المقاولاتية:

يمكن أن تصنف المشاريع المقاولاتية الى عدة أنواع[2]:

أ-المشاريع الابتكارية البحتة: يقوم بها المقاول بنقل الفكرة الجديدة الى منتج جديد ومن بين الأمثلة في هذا ما قام به "**بل غيتس" مؤسس شركة ميكروسوفت** من أجل تجسيد الفرصة في شكل مشروع مهيكل, وفي هذه الحالة هو قادر على التحكم في التغيير ومسايرته من خلال أنشطة مقاولاتية جديدة.

ب- المشاريع الإبتكارية المطورة من أفكار ومعلومات وتكنولوجيا متوفرة: ويقوم المقاول بتأسيس أعمال مقاولاتية بناء على أفكار ومعلومات وتكنولوجيا متوفرة, حيث يقوم بتوظيف التكنولوجيا المطورة لأغراض تخصصية في أعمال ومجالات أخرى مختلفة.

ت- الملكية لأعمال إبتكارية: يعتبر هذا الوضع أقل أنواع الإبداع أو المقاولاتية حيث أن الشخص المبادر يشتري مؤسسة أو يمتلك عملاء, فالحاجة للإبداع والإبتكار أقل في هذا الوضع, لكنه سوف يتحمل المخاطر المالية ويقتنص الفرص.

رابعا: أهمية المشاريع المقاولاتية: ويمكن تلخيص الأهمية في النقاط التالية[3]:

1- تساهم في خلق قيمة مضافة في الإقتصاد الوطني، وكذا المساهمة في تحقيق التكامل بين القطاعات ما يخلق بعض التوازن في الإقتصاد الوطني.

2- تعتبر الأداة الأساسية التي ينشط من خلالها القطاع الخاص، وبالتالي فإن دعمها يعتبر تدعيما لدور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي.

---

[1]- محمد رشدي سلطاني، المقاربات النظرية للقدرات الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الإدارية والإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 3، سنة 2018، ص44.

[2]- بن خديجة منصف، عبيد وهيبة، مرجع سابق، ص.106

[3]- خالد رجم وآخرون تقييم برامج دعم المشاريع المقاولاتية للوكالة الجهوية لتسيير القرض المصغر ، ولاية ورقلة ، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 6، جوان 2017 ، ص75.

3- يعتبر الإستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وسيلة ناجحة في تعبئة مدخرات الأفراد، و إعادة ضخها في الحلقة الإقتصادية على شكل إستثمارات.

4- تعد آلية فعالة في إنتاج و توفير سلع و خدمات منخفضة السعر لفائدة المواطنين ذوي الدخل المنخفض.

5- القدرة على جذب الإستثمارات الأجنبية، وهذا بالدخول في مشروعات مع شركاء أجانب مما يتيح الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة، و توسيع القاعدة الإنتاجية.

6- تساهم في تحقيق التوازن الإجتماعي عن طريق توفير مناصب الشغل، ورفع معدلات الدخل الفردي وإحداث التوازن الجهوي.

خامسا: العراقيل والصعوبات التي تعيق تطور المشاريع المقاولاتية:

على الرغم من أهمية دور المشاريع المقاولاتية في الاقتصاد الوطني والاهتمام المتزايد بها، إلا أنه لا تزال هناك عراقيل و صعوبات عديدة ويمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

العراقيل الإدارية: يعود ذلك إلى بطئ الإجراءات الإدارية وتعقيدها، وتتطلب عددا من الوثائق، كما أن أغلب المستثمرين يفتقدون في مرحلة إنشاء المشروع إلى المعلومات الضرورية المتعلقة باستثماراتهم.

العراقيل المرتبطة بالتمويل: بسبب قلة الإمكانيات المالية المتوفرة لدى هذه المؤسسات، فالحصول على القروض البنكية يشكل قيدا كبيرا بالنظر الى حجم الضمانات والرهون التي يستحيل على المشروعات الصغيرة إمتلاكها أسعار الفائدة وشروط التسديد، رفض تحمل المخاطر من طرف البنوك.

العراقيل المرتبطة بالعقار: يعاني المستثمرون بصفة عامة (أفراد، مؤسسات) من الحصول على قطعة أرض لإقامة مشاريعهم الإستثمارية، ولهذا غالبا ما يلجأ المستثمر الى تحويل مسكنه إلى ورشة عمل أو مصنع صغير، كما أن عدم إمكان حصول المستثمر على عقد ملكية العقار تشكل أحد الأسباب الرئيسية التي تحول دون حصوله على القروض اللازمة من البنوك مما يقلل من فرص تمويل المشاريع المقاولاتية في غياب بدائل تمويلية أخرى أمامها.

العراقيل الجمركية: يتصف تعامل مصالح الجمارك مع المستثمرين بالبطئ والتعقيد، مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من الخارج حبيسة الموانئ والحاويات لعدة شهور، وهذا ما ينعكس سلبا على مردود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وهناك عدة عراقيل تواجه المشاريع المقاولاتية هي:

- العراقيل المرتبطة بالجباية.
- ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر.
- من جانب الاستيراد لمدخلات الإنتاج.

[1]- علماوي أحمد، رحيم سعيد، المشاريع المقاولاتية بين ضرورة تجاوز العراقيل والمساهمة في التنمية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 3، العدد 4، سنة 2019، ص/ 50-51-52.

- من جانب التصدير.

المطلب الثالث: الثقافة المقاولاتية:

أولا: تعريف الثقافة المقاولاتية:

التعريف الأول: إن مفهوم الثقافة المقاولاتية مرتبطة بالثقافة حيث تعريفها على أنها مجموع القيم والمعتقدات والتوقعات المشتركة التي تعد كدليل للأفراد، ينتج من خلالها معايير تؤثر بشكل كبير على سلوكيات الأفراد والمجموعات بإيجاد أفكار مبتكرة في مجمل القطاعات[1].

التعريف الثاني: هي مجموعة من القيم الخاصة بالمقاول منها الاستقلالية، الإبداع، المسؤولية، والرغبة والأخذ بالمخاطر، حتى أنها مجموعة من المبادئ والقيم التنظيمية التي تسبق المسار المقاولاتي من الفكرة إلى التجسيد كما أنها تعبر عن الفكر المؤسساتي والقيم الثقافية الجماعية[2].

التعريف الثالث: هي عبارة عن مجموعة من القيم والمعتقدات، وهي أيضا تلك الدراية العلمية والمهارة الذاتية والقدرة على التصرف والتطبيق والتي تمثل الوعي والتوجه السلوكي للأفراد، وعلى هذا الأساس يمكن أن تكون الثقافة المقاولاتية مشابهة لتلك البيئة المواتية والملائمة لبروز هذه الظاهرة (المقاولاتية) وقيمها، وإضافة إلى ذلك تمثل أيضا مدى إسهامات المقاولين في وسطهم وبيئتهم التي يعيشون فيها[3].

من خلال التعاريف السابقة نستخلص تعريفا للثقافة المقاولاتية على أنها مجموعة القيم المتعلقة بالثقافة و المقاول، والمعتقدات المشتركة التي تعمل بدورها على تقديم خدمات لصالح الأفراد، حيث تتميز بالإستقلالية و الإبداع، وإيجاد أفكار جديدة بناءة بالإضافة إلى التخطيط وإتخاذ القرار بغية إستغلالها بالشكل الأمثل.

ثانيا: مقومات الثقافة المقاولاتية: هناك عدّة مقومات للثقافة المقاولاتية نذكر منها[4]:

المحيط الإجتماعي: يعتبر المحيط الإجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبته المعقدة والثرية.

الأسرة: تعمل الأسرة على تنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني خاصة إذا كان هؤلاء الأفراد يملكون مشاريع خاصة عن طريق تشجيع الأطفال منذ الصغر على بعض النشاطات، وتحمل بعض المسؤوليات البسيطة.

---

[1]–اشواق بن قدور، محمد بلخير، أهمية نشر ثقافة المقاولة وإنعاش الحس المقاولاتي في الجامعة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، العدد11_جانفي 2017_ص 349ص350.

[2]– بوخضرة مريم وآخرون، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم العمل المقاولاتي و تحقيق التنمية في الجزائر ، مجلة البحوث و الدراسات التجارية ، جامعة سوق أهراس، الجزائر، العدد الرابع سبتمبر 2018_ص 88.

[3]–جمعة عبد العزيز، الرغبة المقاولاتية وبعد الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين مدخل استكشافي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، المجلد السابع _العدد1 (افريل 2021) ص 409.

[4]– بن وريدة حمزة وآخرون، تفعيل الثقافة المقاولاتية للطلبة الجامعيين من خلال دور المقاولاتية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ،المركز الجامعي ميلة، الجزائر، المجلد 6_العدد 2،2021_ص351.

المدرسة أو الجامعة: تشكل قاطرة التنمية من خلال إنفتاحها على المقاولة وتنمية ثقافتها لدى الشباب، وهنا تكمن أهمية نقل المعارف للمجتمع من أجل خلق الثروات ضمن منظور مقاولاتي للتربية والتكوين.

الدين: يعتبر الدين من دين المؤسسات الاجتماعية التي يستمد منها الفاعلون الاجتماعيون الكثير من القيم والمعايير، وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت...الخ، فهي عناصر تشترك فيها كل الكتب السماوية، وعليه يشكل الدين والقيم الحامل لها احد مقومات الفكر المقاولاتي.

العادات والتقاليد: هي من العوامل المؤثرة على التوجه نحو إنشاء المؤسسات، فالمجتمعات البدوية تمارس الزراعة والرعي مع أبنائها، أما الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية فتتوارثها الأجيال.

مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين: يرتبط التكوين والتمهين والتعليم المهني ارتباطا مؤسسا بالمقاولة، كون المتربص مكتسب لحرفة ما، أو مهارة فنية، فقد تؤهله في المستقبل من التطلع الى مقاولة وعرض فكرته على إحدى حاضنات الأعمال[1].

المهارات الفكرية: تتمثل في اكتساب أسس ومبادئ علمية في ميدان الإدارة، واتخاذ القرار والمحاكمة المنطقية وتحليل المشكلات، وإيجاد العلاقات بين المشكلات وأسبابها وحلولها[2].

ثالثا: خصائص الثقافة المقاولاتية

للثقافة المقاولاتية عدة خصائص نذكر منها[3]:

تلقائية: بمعنى أنها تشكل حالة تلقائية وطبيعية في الحياة الاجتماعية حيث أن هناك أفراد وجدو في وضعية اجتماعية لم يختاروها.

نسبية: بمعنى انها لم تكن موجودة منذ القدم، ولا يمكن ان تستمر الى الأبد بنفس الخصائص البنيوية والتنظيمية، إذا فهي نسبية في وجودها، وبنائها، وعناصرها.

تاريخية: فظهور كل من المجتمع الحديث والمقاولة يرتبطان جدليا ويشكلان نتائج سيرورة تاريخية معينة.

جبرية: حيث أن العمال فيها مجبرين على الخضوع لإرادتها فهي تتميز بالخضوع الإرادي عكس الأنشطة التقليدية التي كانت تتصف بالهيمنة أو الإكراه في العمل.

رابعا: أهمية الثقافة المقاولاتية:من خلال التعاريف السابقة للثقافة المقاولاتية وذكر أهم مقوماتها نستخلص أهميتها في النقاط التالية:

- تعتبر أداة لتحسين سلوك الأفراد وتشجيعهم ومساعدتهم على إكتشاف قدراتهم.
- تعتبر وسيلة من وسائل التطوير وأداة للتغيير.

---

[1]– بن قدور اشواق، محمد بلخير،مرجع سابق، ص.352

[2]– بدراوي سفيان، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية ، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،سنة 2014–2015، ص77.

[3]– ريم لونيسي، المعوقات التنظيمية للمقاولاتية السياحية في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع عمل وتنظيم، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، الجزائر، سنة 2019–2020، ص 59،60.

- تساعد على التخفيض من معدلات البطالة، وذلك عن طريق دعم الشباب المقاول نحو تطوير أفكارهم إلى مشاريع والسعي نحو الابتكار.
- أداة فعالة في توجيه سلوك الافراد واتخاذ القرار.

من خلال هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على أهم الأساليب المستخدمة في مرافقة المشاريع المقاولاتية، مع إبراز دوافع توجيه الشباب نحو المقاولة من أجل تطوير مشاريعهم المستقبلية.

المبحث الثاني: مرافقة المشاريع المقاولاتية وأهم مراحلها وأبعادها

من خلال هذا المبحث سنحاول ذكر عدة تعاريف لمرافقة المشاريع المقاولاتية مع الإشارة إلى خصائصها وأهم أبعادها ومراحلها التي تساعد الأفراد على إنشاء مشاريعهم.

المطلب الأول: مرافقة المشاريع المقاولاتية

أولا: تعريف مرافقة المشاريع المقاولاتية: هناك عدة تعاريف لمرافقة المشاريع المقاولاتية نذكر منها[1]:

التعريف الأول: عرفها "André LeTowski" وهو مسؤول عن الدراسات في وكالة إنشاء المؤسسات بفرنسا " APCE" في مذكرة داخلية أعدها إذ نجده قد عرفها على أنها تجنيد للهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ أي أن مهنة المرافقة تتعلق بإتباع سيرورة تشمل ثلاث مراحل:

- استقبال الأفراد الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة.
- تقديم خدمات تتناسب و شخصية كل فرد.
- متابعة المؤسسة الفتية لفترة عموما تكون طويلة.

التعريف الثاني: وتعرف المرافقة أيضا بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشئات الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو إنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية، والفنية و غيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة[2].

التعريف الثالث: المرافقة هي إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة، تهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء، وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به.[3]

---

[1]– شاهد إلياس، دفرور عبد النعيم، المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة و التقليص من البطالة في الدول العربية ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، سنة 2017 ص 20.

[2]–مزريق عاشور، جزار وهيبة، مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين التطبيق والأهداف المرجوة، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشّلف، الجزائر، المجلد1، العدد1، سنة 2019 ص 159.

[3]– محمد قوجيل، إشكالية تقييم هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر، دراسة تحليلية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2017 العدد7، ص 54.

من خلال التعاريف التي سبق ذكرها يمكن تعريف مرافقة المشاريع المقاولاتية على أنها عبارة عن مجموعة من الخدمات التي تقدمها الهيئات المختصة، حيث تقوم باستقبال الأفراد ومرافقتهم على إنشاء مشاريعهم المستقبلية اعتمادا على الكفاءة والخبرة المكتسبة وذلك للإستفادة من المشروع في المستقبل.

ثانيا: خصائص مرافقة المشاريع المقاولاتية: بعد التطرق لعدة تعاريف حول مرافقة المشاريع المقاولاتية لابد من ذكر أهم الخصائص التي اتفق عليها الباحثين في هذا المجال وتتمثل فيما يلي[1]:

المرافقة تستلزم الارتباط (فرد، مشروع): وهذا يعني توافق إمكانيات وكفاءات المقاول مع نوعية المشروع الذي يحمله، مما يؤدي إلى وجود توافق مستمر بين الفرد والمشروع من خلال مراحل تسيير المشروع.

المرافقة ترتكز على الشخص: على العكس فعمل الخبراء يرتكز على الخدمات التقنية المقدمة للمشروع، فلا يكفي تدعيم المقاول من الناحية المادية والمالية، لأن عملية المرافقة تكون خلال فترة زمنية محددة لابد للمقاول أن يستفيد فيها للتحكم بتسيير مشروعه في المستقبل البعيد.

المرافقة يجب أن تشجع استقلالية الشخص: حتى في حالة وجود بديل أكثر سرعة في القيام بعمليات تتبع المشروع بدلا عن المقاول والتي تقوم بعض الهيئات بمنح المقاول منهجية العمل وهذا لتحقيق إقتصاد في الوقت وهذا ما ينتج عنه العديد من المشاكل مستقبلا.

المرافقة يجب أن تتضمن تسيير الفشل: منذ الاستقبال، يجب أن يكون المرافق قادرا على مصارحة المقاول الجديد، إذا ما كان المشروع غير قابل للتحقيق في تلك الحالة فهناك فئة هشة من المقاولين تأتي بمشاريع لا يتم المصادقة عليها وبالتالي على هيئات المرافقة التوفر على تقنيين متخصصين يمكن أن يساعدوا هذه الفئة من المقاولين في تصحيح أخطاء مشاريعهم.

الاحترافية مهما كانت الفئة المستهدفة: هناك فئات مختلفة من المقاولين من بينها البطالين ذو التأهيل الضعيف حيث يرى المختصين أن مرافقة هذه الفئة من حاملي المشاريع تأتي من مرجعية إجتماعية أكثر منها إقتصادية.

المرافقة تقوم في إنجاز المشاريع على مرحلتين (التصور) التخطيط والتنفيذ: فالمرحلة الأولى يقوم بها غالبا المقاول، أما التنفيذ فيعتبر نقطة الانطلاق في المرحلة العملية التي يجب فيها وقوف الهيئة المرافقة إلى جانب المقاول منذ انطلاق النشاط وطول فترة تنفيذ المشروع (فترة الإنشاء).

[1]– هشام زروقي، المرافقة المقاولاتية كآلية فعالة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى خريجي الجامعات، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، جامعة الجزائر3، الجزائر، المجلد 2، العدد 2 /ديسمبر 2021 ، ص 187–188.

الشكل (02-1) خصائص المرافقة

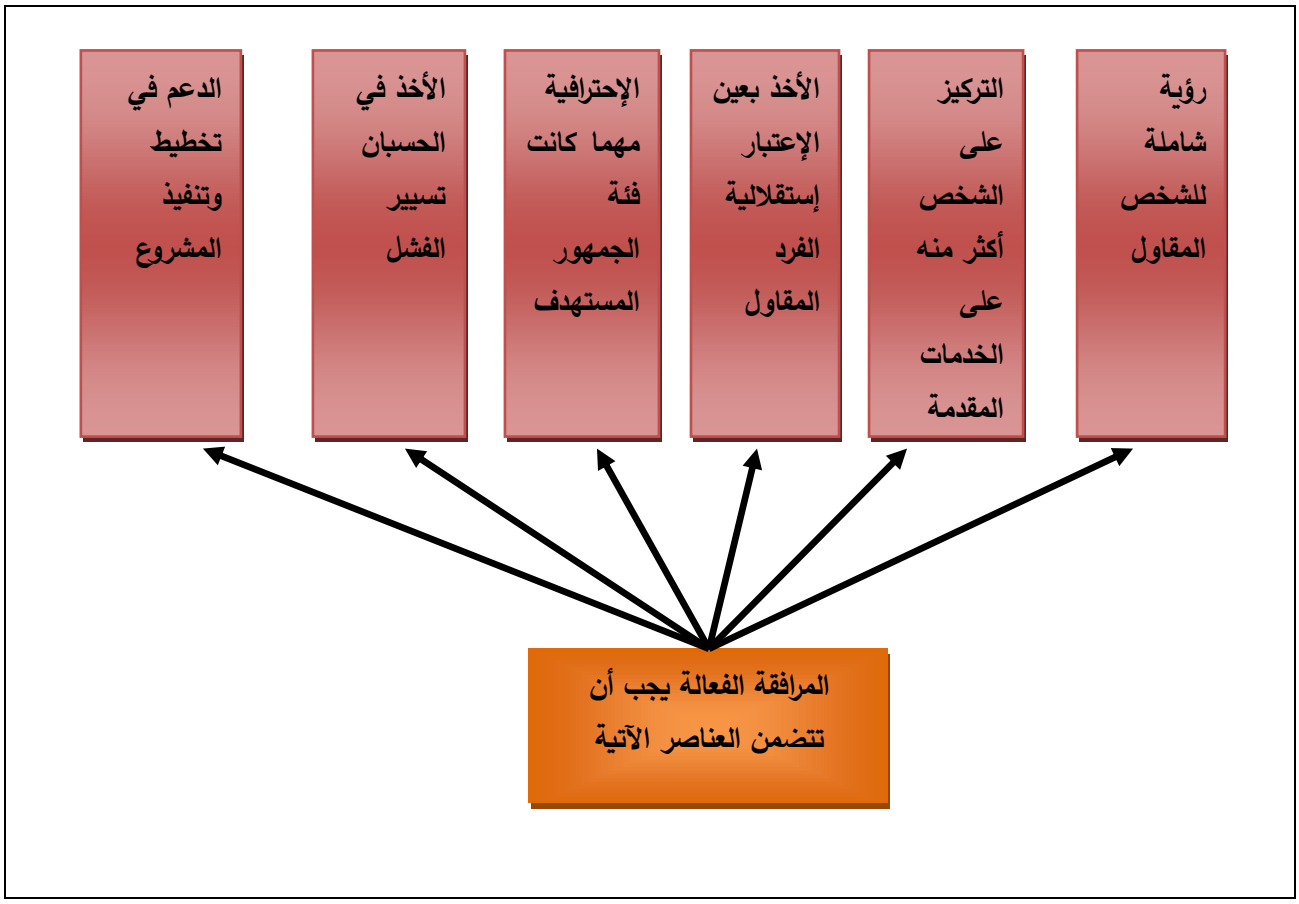

المصدر: جغبلو حمزة، المرافقة المقاولاتية كآلية لتطوير المقاولة في الجزائر، محاولة لقراءة سوسيولوجية، مجلة المعيار، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، المجلد 26، العدد3، السنة 2022، ص 1007.

المطلب الثاني : مراحل وأبعاد مرافقة المشاريع المقاولاتية

أولا: مراحل المرافقة المقاولاتية:

للمرافقة المقاولاتية عدة مراحل أساسية تتمثل فيما يلي[1]:

مرحلة الاستقبال: تشمل كل من الأعمال، التحسيس، التوجيه وإعادة توجيه حاملي المشاريع، أين يتم تقديم وعرض حاملي المشروع لمشروعه، ثم بداية التصميم وجمع المعلومات الضرورية للمشروع.

مرحلة المرافقة: تتضمن المرافقة في هذه المرحلة في تركيب المشروع ، ويقصد بالمرافقة في تركيب المشروع مرافقة المقاول في كل مرحلة من مراحل نضج المشروع، تكوين حامل المشروع من الجانب التقني ومن جانب التسيير، والقيام بدراسة جدوى المشروع إلى غاية التجسيد الفعلي للمشروع.

مرحلة المتابعة بعد الإنشاء: تشمل هذه المرحلة كل أشكال الدعم الموجهة للمقاول (مسير المؤسسة) و التي تمكنه من امتلاك أدوات تسيير فعالة، ومساعدته على اتخاذ القرار، تحديد وتنفيذ إستراتيجيته التجارية وإقحام مؤسسته بشكل أفضل في بيئة الأعمال.

[1]- فضيلة بوطورة وآخرون، أسلوب المرافقة كأداة لمتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية،جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد 8 ، العدد 15 -2021، ص 68.

ثانيا: أبعاد المرافقة المقاولاتية:

هناك عدة أبعاد للمرافقة المقاولاتية نذكرها فيما يلي[1]:

الاستقبال والتوجيه: ويمثل أول عنصر في المرافقة المقاولاتية، إذ يسمح بالتعرف على حاملي المشاريع من حيث بعض المتغيرات الشخصية كالسن، والتكوين الجامعي، بالإضافة إلى التعرف على طبيعة المشاريع أو الأفكار التي يحملونها ويطمحون إلى تجسيدها.

الاستشارات: ويتم تقديمها في جميع الجوانب التي تهم حاملي المشاريع سواء القانونية أو التسييرية أو التقنية...الخ.

التكوين: يعرف التكوين على أنه جملة الأنشطة البيداغوجية التي تهدف إلى الانتقال من وضع إلى وضع أحسن، عن طريق إكساب الفرد أو الجماعة مجموعة من المهارات التي تساهم في تنمية مهاراتهم.

التدريب: يمثل التدريب عنصرا هاما في عملية المرافقة كونه يسمح بتنمية المهارات والقدرات بما يتوافق مع طبيعة العمل.

المطلب الثالث: دوافع توجيه الشباب نحو المقاولة:

توجيه الشباب نحو المقاولة هو ميول ورغبة نحو ممارسة النشاط المقاولاتي، والبداية بإنشاء المشروع الجديد من خلال اتخاذ القرار لبدأ هذا النشاط بغية تحقيق الأهداف وتلبية الاحتياجات.

دوافع توجيه الشباب نحو المقاولة:

هناك عدة دوافع تساعد الشباب إلى التوجه نحو المقاولة نذكر منها[2]:

إدراك الرغبات: ويتمثل في مجموع العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على قيم الأفراد.

إدراك إمكانية الانجاز: وينشأ هذا العنصر من خلال إدراك الفرد لجميع أنواع الدعم والمساعدة المتوفرة والتي يمكن أن تساعده على تحقيق أو إنجاز أفكاره.

الخبرة: وهي تلعب دورا فعالا في جميع مراحل العملية المقاولاتية، أي انطلاقا من ظهور الفرصة إلى غاية التسيير الفعلي للمقاولة، حيث أن اكتشاف وتحديد الفرص يعتمد بدرجة كبيرة على الخبرات السابقة التي تم الحصول عليها.

القدرة على مواجهة المخاطر: تعتبر القدرة على مواجهة المخاطرة أحد أهم مميزات الأفراد الذين يختارون العمل المقاولاتي كمسار مهني، وعليه فمن الطبيعي أن يتحلى الأفراد الذين يملكون توجه مقاولاتي بحس المخاطرة و

[1]– لويزة بوشعير، فاتح مرزوق، دور المرافقة المقاولاتية في بناء القدرات التنافسية لحاملي المشاريع بالحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، المجلد 08 (العدد02) ديسمبر 2020، ص 419.

[2]–هاملي عبد القادر، حوحو مصطفى، محددات توجه الشباب الجامعي نحو النشاط المقاولاتي، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد الثامن/ديسمبر 2018، ص 28–29.

القدرة على تحملها ومواجهتها[1]، وهناك مجموعة أخرى من العوامل التي يمكنها دفع الشباب نحو النشاط المقاولاتي وهي: "الهروب من البطالة، الاستقلالية، الخوف من الفشل[2].

المبحث الثالث: مقاربات وإستراتيجيات المقاولاتية:

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى مقاربات وإستراتيجيات المقاولاتية التي حظيت باهتمام العديد من المختصين والباحثين مع الإشارة إلى الروح المقاولاتية ومساهمتها في تطوير المشاريع المقاولاتية.

المطلب الأول: مقاربات المقاولاتية

ويمكن ذكرها فيما يلي[3]:

المقاربة الوظيفية: تستند هذه المقاربة إلى العلوم الاقتصادية و الاجتماعية في دراسة و تحليل المقاولاتية .

المقاربة الاقتصادية: تأتي مساهمات المقاربة الاقتصادية في كونها ترتكز على دور ووظائف المقاول في التطور الاقتصادي.

المقاربة الثقافية: إلى جانب المقاربة الاقتصادية التي اهتمت بدراسة أثر المقاولاتية على النشاط الاقتصادي برزت النظريات الثقافية التي تهتم بدراسة العوامل التي تشجع المقاولاتية.

المقاربة النفسية: ترتكز المقاربة النفسية على دراسة الخصائص النفسية للمقاول.

المقاربة الديموغرافية: تهتم المقاربة الديموغرافية بدراسة الخصائص الشخصية للفرد الريادي كالوسط العائلي السن، الخبرة المهنية ....الخ.

المقاربة العملياتية: ظهرت المقاربة العملياتية كنتيجة لتغيير مستوى الدراسة والتحليل لظاهرة الريادية.

المطلب الثاني: إستراتيجيات المقاولاتية

تساهم إستراتيجية المقاولاتية في دعم الشباب وتوجيههم نحو تحقيق أهدافهم ويمكن تلخيص هذه الإستراتيجيات كالآتي[4]:

الإبداع innovation: بعد الخطوة الأولى للابتكار فهو عملية تحسس للمشكلات والوعي لمواطن الضعف و الثغرات، والبحث عن حلول لصياغة فرضيات جديدة واختبارها من أجل التوصل إلى حلول أو ارتباطات جديدة باستخدام المعطيات المتوفرة لنقل وتوصيل النتائج للآخرين.

---

[1]–منيرة سلامي، دوافع و تحديات التوجه المقاولاتي للشباب الجزائري ، دراسة ميدانية على مستوى ولايات الوطن خلال الفترة 2018/2017 ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد، 20(01) 2020، ص 799.

[2]–قايدي أمينة، عدوكة لخضر التوجه المقاولاتي للطلبة اختيار نموذج نظرية السلوك المخطط، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، الجزائر، المجلد الرابع ، العدد الأول، جوان 2017، ص 21.

[3]– مقري زكية، نجوى عبد الصمد، المقاولاتية: قراءة في بعض النظريات الاقتصادية والمقاربات الفكرية، مجلة المقاولاتية و التنمية المستدامة ، جامعة باتنة 1، الجزائر، المجلد 3/ العدد 2 (2021) ص 13- 15- 16- 17.

[4]– بن شهرة محجوبة، مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المسيلة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2017 ، ص 14.

الابتكارcreativity: يعني الوصول إلى فكرة جديدة ترتبط بالتقنية وتؤثر في المؤسسات المجتمعية، فالابتكار جزء مرتبط بالأفكار الجديدة.

المخاطرة RISK: يعبر عن مجازفة المقاول بطرح منتجات جديدة بغض النظر عن مخاطر المنافسة في الأسواق.

المبادأة Proactiveness: المشاركة في مشكلات المستقبل والحاجات والتغييرات ومدى تقديم منتجات وخدمات جديدة تعتمد على تقنية متطورة، وتتضمن نسبة عالية من المخاطرة.

التفردUniqueness: يعبر عن التميز من حيث إدخال طرق جديدة أو ابتكار طرق جديدة، سواء في طبيعة المنتجات أو الخدمات التي يتم تقديمها أو طبيعة الموارد التي تمكن من تحقيق الميزة التنافسية والاستمرار بالأفضلية.

المطلب الثالث: الروح المقاولاتية

لقد ازداد اهتمام الباحثين بدراسة هذا المصطلح نظرا لأهميته في تدعيم و تشجيع المقاولاتية، ولهذا هناك من ينتقد التصور الذي يعتبرها عملية للتعرف على الفرص، وجمع الموارد الكافية من أجل تحويلها إلى مؤسسة[1].

فحسب Leger-jarniou لا يجب الخلط بين روح المقاولاتية وروح المؤسسة فلكل منهما مفهومه الخاص به فروح المؤسسة تتمثل في مجموع المواقف الإيجابية تجاه المؤسسة والمقاول، أما عن روح المقاولاتية فهي تنتقد التصور الذي يعتبرها عملية التعرف على الفرص و جمع الموارد الكافية ذات الطبيعة المختلفة من أجل تحويلها إلى مؤسسات، بل يجب أن ينظر إلى هذه العملية كنتيجة ممكنة التحقق لروح المقاولاتية وليس كمفهوم لها[2].

وبصيغة أخرى يمكن أن نعتبر روح المقاولاتية هي القدرة على مزج المبادرات بالقدرة على الابتكار، و تقبل، أو احتمال المخاطر المحسوبة ويضاف إلى هذه العناصر القدرة أيضا على تحسين الفرص التي يتيحها السوق، وتعبئة الموارد، وإستغلالها بشكل فعال في عملية إنتاجية، أو خدمية مقبولة إجتماعيا[3].

من خلال التعاريف السابقة لروح المقاولاتية يمكن تعريفها على أنها"مفهوم مرتبط بالمبادرة واستغلال الفرص، حيث أن الأفراد الذين يملكون روح المقاولة لهم القدرة على تجريب أشياء جديدة كمواجهة المخاطر و العراقيل والسير نحو تحقيق أهدافهم، فهؤلاء الأفراد الذين يملكون روح المقاولة يجب أن تتوفر فيهم مجموعة من المهارات التي نذكرها كالتالي[4]:

---

[1]– بن خديجة منصف ، عبيد وهيبة ، مرجع سابق ، ص 105.

[2]– الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص 16.

[3]– آسيا بن عمر وآخرون، هياكل دعم المقاولاتية لترقية مشاريعها في الجزائر، مجلة العلوم الإدارية و المالية ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، الجزائر، المجلد 2 العدد 1 جوان 2018 ، ص 450.

[4]– معيزي نجاة، بوزرب خير الدين، دور الجامعة في تحسين روح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي، قراءة في تجارب دولية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة)جامعة جيجل، الجزائر، المجلد 20 العدد 3 2017 ص56.

- القدرة على التخطيط والتنظيم من خلال وضع الأهداف والالتزام بالوقت وإدارته و وضع برامج العمل وتنفيذها.
- إدارة المخاطر قبل الشروع في عملية الإنجاز وفي ظل الظروف القائمة و القدرة على احتساب المخاطر و إدراكها، و وعيها والقدرة على مواجهتها.
- مهارات القيادة من أجل التأثير في الآخرين و توجيههم وإثارة دافعيتهم للعمل والانجاز.
- القدرة على الاستماع والاتصالات للآخرين، وكذلك التحدث بأسلوب جذاب ومثير.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل باعطاء عدّة تعاريف للمقاولاتية وذكر أهم خصائصها ودورها الفعال في تنمية الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى التعريف بالمقاول وذكر أهم سماته، حيث يعتبر المقاول العنصر الفاعل في المشاريع المقاولاتية، كما ذكرنا أهم المصطلحات المتعلقة بالمقاولاتية مثل (الثقافة والروح المقاولاتية) وأهميتهما البارزة في ترسيخ الأفكار لدى الأفراد من أجل إنشاء مشاريعهم وذلك عن طريق تشجيعهم ودعمهم.

بالإضافة إلى تعريف المشاريع المقاولاتية وذكر أهم مراحل المرافقة وأبعادها ودورها الفعال في مساعدة الأفراد على إنشاء مؤسساتهم ودعمهم وتقديم الخدمات التي تتناسب مع مشاريعهم، حيث تعد المرافقة عملية ديناميكية لتنمية وتطوير المشاريع التي تمر بعدّة مراحل، اعتمادا على الكفاءة والخبرة ومرورا بتدريبهم وتكوينهم وتطوير مهاراتهم التي تساهم في عملية إنشاء المشروع.

كما تطرقنا إلى دوافع توجيه الأفراد نحو المقاولة وميولهم نحو ممارسة النشاط المقاولاتي، فتبيّن أن هذه الدوافع تمر بعدة مراحل مثل (إدراك الرغبات وإمكانية إنجاز المشروع، الخبرة، القدرة على مواجهة المخاطر)

كذلك قمنا بعرض أهم استراتيجيات ومقاربات المقاولاتية ومدى مساهمتها في دعم الأفراد وتوجيههم نحو إنشاء مشاريعهم معتمدين على الإبداع والابتكار والمخاطرة، فالمشاريع المقاولاتية لعبت دورا هامّا في تنمية الاقتصاد الوطني وخلق أسواق ومناصب شغل جديدة، بالإضافة إلى تحقيق التنويع الاقتصادي والرّفع من مستوى الإنتاج.

الفصل الثاني: دراسة حالة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة – وكالة تيارت –

تمهيد:

إن الجزائر وكغيرها من الدول تعاني من مشكلة البطالة وإنعكاساتها السلبية التي تؤثر على الإقتصاد الوطني، فأصبح إيجاد الحلول من أكبر التحديات التي تواجهها الدولة، وبالرغم من التطورات التي تعرفها منظومة التشغيل، والوضع الإقتصادي الرّاهن أصبح لابد للجزائر أن تبذل جهودا لإنعاش الإقتصاد الوطني وترقية الإستثمارات، ودعم المقاولين والنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق عدّة أجهزة من بينها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، الذي يعدّ من بين الأجهزة التي تساعد المؤسسات وتدعمها وذلك من خلال عدّة مجالات وإمتيازات مقدّمة لأصحاب المشاريع.

وانطلاقا مما سبق تم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: تقديم عام حول الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

المبحث الثاني: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت

المبحث الأول: تقديم عام حول الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

إن الأزمة التي مرت بها الجزائر سابقا والتي بدورها أثرت كثيرا على الاقتصاد الوطني مما أدى إلى غلق الكثير من الشركات وخوصصة البعض منها، حيث نتج عن هذه القرارات تسريح عدد كبير من العمال ممّا أثر سلبا على سوق العمل الذي بدوره يؤثر على الطبقة الاجتماعية، وبالتالي سعت الدولة كغيرها من الدول على وضع آليات التي تساهم من التخفيف من حدّة البطالة ومن بين هذه الآليات "الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة " والذي تم إنشاؤه للتكفل بالعمال البطالين.

المطلب الأول: ماهية الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

يعمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على مساعدة الأشخاص الذين فقدو مناصب عملهم لأسباب اقتصادية أو غيرها والقيام بعدة خدمات لتسهيل عملية إدماجهم، كذلك يسعى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على مرافقة ودعم الأفراد على إنجاز مشاريعهم.

أولا: مفهوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (cnac):

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة cnac هيئة حكومية جزائرية أنشأت لمساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها لتسهيل عملية إدماجها، تتمثل أهم موارده في رأس المال المتكون من مساهمات الخزينة العمومية والبنوك والمؤسسات المالية والصندوق الوطني للبطالة.[1]

ثانيا: نشأة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بناءا على المرسوم التنفيذي رقم 94-188 نظرا لارتفاع مستوى البطالة، نتيجة تطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي وزيادة الطلب، حيث تقلص الشغل الدائم في القطاع الوطني خلال الفترة 1993 و1994 إلى 7580 منصب عمل بنسبة 3%، ويهدف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بدعم إنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل، والبالغ من العمر 30-50 سنة والذين فقدوا وظائفهم لأسباب إقتصادية.[2]

ثالثا: مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

يسير الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ثلاثة أجهزة هي[3]:

- التأمين عن البطالة وإعادة الإدماج المهني عبر إجراءات إحتياطية نشيطة.
- دعم إحداث النشاطات وتوسيعها من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر مابين ثلاثين(30) و خمسين(50) سنة.

---

[1]- بلقاسم عمر، كمال فايدي، إمكانية نجاح تطبيق صيغة الإجارة الإسلامية كآلية شرعية لتمويل مشاريع تشغيل الشباب الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة cnac، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية،جامعة البليدة2، الجزائر، سنة 2020، رقم المجلد 11، العدد1، ص 294.

[2]- حضري دليلة وآخرون، دور البنوك التجارية وهياكل الدعم في تمويل ودعم المرأة المقاولة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 14، العدد 1، سنة 2023، ص 255.

[3]-مطويات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وكالة تيارت، الملحق رقم (01).

- إجراءات تحفيز و دعم ترقية الشغل (القانون رقم06-21)

1. يغطي الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "البطالة اللاإرادية، المترتبة عن أسباب إقتصادية" ويسير الأداءات المخصصة في هذا المجال.

- يعد جهاز التأمين عن البطالة بمثابة إستجابة وجيهة لوضعية البطالة الناجمة بصفة لا إرادية ولأسباب إقتصادية حيث يقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتسديد تعويض شهري لفائدة مستفيديه مع ضمان لهم تغطية إجتماعية وطبية.

2. على غرار التعويض المخصص للمستفيدين، وبغرض مساعدة البطالين على الإدماج من جديد في سوق العمل، وضع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إجراءات إعادة إدماج نشيطة تسمح للبطالين بإيجاد فرص تشغيل جديدة، يتعلق الأمر بـ:
   - مساعدة نوعية ومنظمة للبحث عن شغل.
   - دعم نوعي ومنظم لإنشاء عمل حر عبر مراكز دعم العمل الحر.
   - التكوين لإعادة تأهيل المستفيدين الذي يرمي إلى رفع إمكانيات تشغيل البطالين من خلال تحسين مهاراتهم ورفع كفاءاتهم المهنية على مستوى المعاهد ومراكز التكوين المهني.
3. كما يعمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أيضا، حسب النظام التشريعي للتأمين عن البطالة، على تفادي الوقوع في البطالة لأسباب إقتصادية من خلال تطويره لنظام إقتصادي مع مؤسسات مؤهلة الذي يُعرف بإجراء "دعم المؤسسات للصعوبات".
4. يدعم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إحداث النشاطات وتوسيعها من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر مابين (30) و(50) سنة من خلال التوجيه، المرافقة، التمويل والمتابعة.
5. يشارك الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في سياسة دعم ترقية التشغيل من خلال التكفل بخفض حصة إشتراكات أرباب العمل فضلا عن تكوين ورس إعانة التشغيل.

المطلب الثاني: مجالات النشاط المقررة وشروط الاستفادة من الجهاز والامتيازات الممنوحة

أولا: مجالات النشاط المقررة

هناك عدّة نشاطات ممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وهي متمثلة فيما يلي[1]:

- كافة نشاطات الإنتاج والخدمات مثل النقل، أشغال عمومية، صناعة ومهن حرّة، باستثناء نشاط إعادة البيع دون تحويل المنتوج.
- كافة النشاطات المستحدثة في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والري أو في المناطق الخاصة(ولايات الجنوب والهضاب العليا).

[1]– كلثوم مرقوم، فاطمة فوقة، دور الأجهزة الحكومية في دعم وترقية المقاولاتية في الجزائر، حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة cnac، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 6، العدد 2، جانفي 2020، جامعة الشلف، الجزائر، ص 161.

- وهناك بعض الأنشطة الجديدة الممولة من طرف الصندوق متمثلة في الورشات المتنقلة، مكاتب جماعية وقرض الكراء.

ثانيا: شروط الاستفادة من الجهاز

قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتحديد الشروط اللازمة التي يجب أن تتوفر في الأشخاص الراغبين من الاستفادة من الجهاز وهي كالتالي[1]:

- أن يبلغ من العمر ما بين 30 و 50 سنة.
- أن يكون من جنسية جزائرية.
- أن لا يكون شاغلا منصب عمل مأجور أو يمارس نشاط لحسابه الخاص عند إيداعه طلب الإعانة.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بصفة طالب شغل أو أن يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- أن يتمتع بمؤهل مهني، أو يمتلك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.
- تقديم مساهمة شخصية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه.
- أن لا يكون قد استفاد من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاط.

ثالثا: ملف الالتحاق بالجهاز

1- الجزء الإداري:

- شهادة الميلاد رقم 12.
- نسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف الوطنية.
- صورة شمسية.
- شهادة إقامة.
- شهادة التسجيل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل (بالنسبة للمستفيدين من نظام تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تسلمهم الوكالة الولائية المعنية).
- تصريح شرفي يثبت أن البطال:
- لا يمارس أي نشاط مأجور(يتأكد عون من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من عدم انتسابه لصندوق الضمان الاجتماعي).
- لا يمارس نشاط لحسابه الخاص عند إيداعه طلب الإعانة.
- لم يستفد من قبل من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاط.
- يتعهد بالمساهمة في تمويل مشروعه.
- شهادة أو أي وثيقة تثبت مستوى المؤهل المهنية ذات الصلة بالنشاط المرغوب القيام به، مسلمة من طرف أي هيئة عمومية أو خاصة (شهادة عمل أو شهادة تكوين).

[1]- من الموقع الإلكتروني https://www.mtess.gov.dz المطلع عليه بتاريخ 18-04-2023.

2- الجزء المالي:

- فاتورة شكلية للتجهيزات (خارج الرسوم).
- الكشف أو الكشوف التقديرية للتأمين المتعدد عن الأخطار أو كافة أخطار التجهيزات مع احتساب كل الرسوم.
- كشف تقديري لتهيئة وتنظيم المحلات (خارج الرسوم).

رابعا: الإجراءات الجديدة المتخذة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

في إطار برنامج محاربة البطالة والإقصاء الاجتماعي، أنيط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 2004 بمأمورية تسيير جهاز دعم إحداث النشاطات، وفي أواخر شهر جوان 2010 إثر تقويم مساره، اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات الفئة الإجتماعية المعنية ترمي أساسا إلى تطوير وتحويل ثقافة المقاولة بحيث أدخلت تعديلات على الجهاز تتضمن[1]:

- تخفيض مدّة التسجيل في الوكالة الوطنية(شهر واحد (01) بدلا من ستّة(06) أشهر).
- رفع مستوى الاستثمار من خمسة(05) ملايين دينار إلى عشرة(10) ملايين دينار جزائريا.
- الالتحاق بالجهاز من ثلاثين (30) سنة (بدلا من خمسة وثلاثين سنة) إلى خمسة و خمسين(55) سنة.
- وعلاوة على إحداث النشاط، توسيع إمكانيات إنتاج السلع والخدمات.

❖ **مرسوم رئاسي رقم 03-514** المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 المعدل والمتمم بموجب المرسوم الرئاسي رقم 10-156 المؤرخ في 20 جوان 2010 المتعلق بإحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع مابين ثلاثين (30) وخمسة وخمسون (55) سنة.

❖ **مرسوم تنفيذي رقم 04-02** المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424 الموافق ل 03 جانفي 2004، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-158 المؤرخ في 20 جوان 2010 المحدد لمستويات وشروط منح المساعدات للبطالين ذوي المشاريع مابين (30) و (55) سنة.

على هذا الأساس القانوني باشر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في إرساء ميكانيزمات داخلية وبناء شراكة وطيدة مع وزارات ومؤسسات تعمل على تجسيد صلاحياته الجديدة.

تكمن الخدمات الموجهة لذوي المشاريع عبر المراكز المتخصصّة في المرافقة الشخصية طيلة مراحل إنشاء النشاط والتّصديق على الخبرات المهنية والمساعدة على دراسة المشاريع المعروضة على لجان الانتقاء والاعتماد.

ترتكز الاستثمارات المنجزة في الميدان على أساس نمط تمويلي ثلاثي يشترك فيه كل من صاحب المشروع والبنك والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتكلفة استثمارية لا تتعدى عشرة (10) ملايين دينار جزائري فضلا عن ذلك تم تقرير مساعدات وامتيازات ماليّة وجبائيّة لصالح كل شخص يستوفى شروط الالتحاق بالجهاز

[1]-من الموقع الإلكتروني www.cnac.dz المطلع عليه بتاريخ 20-04-2023.

بما في ذلك: السّن وفترة البطالة والتأهيل أو المهارة المكتسبة في النشاط المراد انجازه و القدرة على المساهمة في تمويل المشروع (المرافقة).

بخصوص عملية تقويم خبرات أصحاب المشاريع المهنية، فإنها تتم بتمويل من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وإسهام من وزارة التكوين والتعليم المهنيين وباقي القطاعات المعنية (التصديق على المؤهلات المهنية).

علاوة على ذلك، خصّص لذوي المشاريع المؤهلين امتيازات متمثلة في:

- تخفيض نسب فوائد القروض البنكية .
- تخفيض نسب الرسوم الجمركية.
- الإعفاء الضريبي وشبه الضريبي.
- الاستفادة من قرض غير مكافئ (بدون فائدة) ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

فيما يتعلق بمخاطر قروض الاستثمارات، تمّ إنشاء صندوق الضمان لمرافقة البنوك الشريكة واستيفاء الديون والفوائد المترتبة في حدود سبعين (70) % (الامتيازات المالية).

خامسا: مراحل الإستفادة من المشروع لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

تمثلت عملية الإستفادة من المشروع لدى الوكالة على عدّة مراحل تتمثل في[1]:

المرحلة الأولى:

1- التسجيل الأولي المباشر عبر الإنترنت

عبر موقعه الإلكتروني (www.cnac.dz) يعرض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) على المرشحين إيداع الملف على مستوى الفرع أو الوكالة المعنية.

2- إيداع الملف عبر الموقع (وكالة، فرع)

لإيداع ملف إحداث النشاط، يضع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تحت تصرف كل شخص معني شبكة وكالاته وفروعه المتواجدة عبر كامل التراب الوطني.

يسمح تطبيق نظام باب "أين أسجل" "win ensedjel" بتعيين الوكالة أو الفرع المختص إقليميا لإستلام الملف.

المرحلة الثانية: نضج الفكرة وإعداد المشروع

تكمن المرافقة التي تضمنها مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مدّ صاحب المشروع، طيلة إحداث النشاط بالمعلومات و النصائح والتوجيهات والتكوين.

خلال ذات المرحلة، يتم برمجة مقابلات فرديّة بين المستشار، المنشط وصاحب المشروع تتمحور أساسا حول الجوانب التي تتعلق بـ:

- السوق مقارنة مع النشاط المراد القيام به.
- عناصر المشروع التقنية.
- عناصر المشروع المالية.

[1]- من الموقع الإلكتروني www.cnac.dz المطلع عليه بتاريخ 25-04-2023.

هذه العناصر تعدّ بمثابة دراسة تقنية إقتصادية، لإنجاح مشروعه يتعيّن على صاحب المشروع تقديم جميع المعلومات التكميلية اللازمة لتشكيل الدراسة التقنية الإقتصادية.

فور إتمام الدراسة التقنية الإقتصادية وعلى سبيل المراجعة يستوجب على صاحب المشروع الإستعداد لعرض مشروعه والدفاع عليه أمام لجنة الإنتقاء والإعتماد والتمويل.

عند هذا العرض، يرافق صاحب المشروع مستشاره المنشط.

المرحلة الثالثة: دراسة المشروع من طرف لجنة الإنتقاء والإعتماد والتمويل

تدرس إستثمارات البطالين ذوي المشاريع من طرف أعضاء لجنة الإنتقاء والإعتماد والتمويل المجتمعة على مستوى كل وكالة ولائية، حضور البطال صاحب المشروع أمام هذه اللجنة ضروري ، يترأس هذه اللجنة مدير الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وهي تتكلف بـ:

- دراسة المشاريع المقدمة من طرف ذوي المشاريع بتأطير من مصالح الصندوق المختصة.
- إعطاء رأي حول توافق نجاعة وتمويل المشروع.

المرحلة الرابعة: تكوين البطالين ذوي المشاريع

يخصص تكوين قصير المدى من طرف مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لفائدة ذوي المشاريع بغرض تحسين قدراتهم و مؤهلاتهم في مجال تقنيات تسيير المؤسسة المصغرة.

والغاية من هذا التكوين هو تلقين صاحب المشروع التقنيات القاعدية لتسيير مؤسسة مصغرة، وبالتالي يتم إستدعاء متدخلين خارجيين (الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية cnas، الضرائب، الصندوق الإجتماعي للعمال غير الأجراء casnos، البنوك...الخ) لإعلام البطالين ذوي المشاريع بحقوقهم و واجباتهم.

المرحلة الخامسة: إيداع ملف التمويل البنكي

لأجل الحصول على تبليغ الإقرار البنكي، يتعيّن على صاحب المشروع تقديم الملف بنسختين (02) بحيث تقوم مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتحويل الأصلي إلى البنك المعيّن لتمويل المشروع، بمجرد الحصول على تبليغ الإقرار البنكي ولأجل التمويل يتعيّن على البطال صاحب المشروع إستكمال ملفه الخاص بالتمويل، حيث يتعيّن على ممثل ص.و.ت.ب إيداع ذات الملف لدى الوكالة المصرفية لأجل إستيفاء القرض.

يتم إيداع طلب منح القرض بدون فائدة(سلفة في شكل مساعدة مالية إضافية بمبلغ يقدر الإقرار البنكي بـ 500.000.00 دج، يوجه للتكفل بكراء محل يأوي النشاط المستقر المراد إنجازه، حيث يخصص هذا القرض بدون فائدة، استثنائيا، لكراء محل إيواء معدات صاحب النشاط، ويستثنى من ذات القرض كل صاحب مشروع يقوم بتمويل المقر الإجتماعي فقط.

يمكن للبطال صاحب المشروع الذي ليست له قدرات مالية لكراء محل الإستفادة من إعانة مالية إضافية مقررة لهذا الغرض تعرف بإسم قرض بدون فائدة لكراء محل (PNL/LO) محدد بـ 500.000.00 دج لإيواء معدات إنتاج النشاط المستقر بمجرد تقديم صاحب المشروع تبليغ الإقرار البنكي.

يقصى من ذلك كل صاحب مشروع يقوم سوى بتمويل المقر الإجتماعي علما أنها ليست آلية.

المرحلة السادسة: تمويل المشروع

في هذه المرحلة يباشر صاحب المشروع بتسديد مبلغ إسهامه الشخصي في الحساب التجاري المفتوح لذات الغرض لدى البنك المعين محل الدفع.

يسلم البطال صاحب المشروع الوثائق اللازمة لمصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لتكوين ملف القرض دون فائدة.

بعد تسليم الوثائق المؤلفة لملف السلفة غير المكافأة تقوم مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بإعداد دفتر الأعباء وإتفاقية السلفة غير المكافأة ومقرر منح الإمتيازات الجبائية في مرحلة إنجاز المشروع التي يتم توقيعها من طرف صاحب المشروع ومدير الوكالة الولائية معا.

فور تسديد السلفة غير المكافأة من طرف مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(ص.و.ت.ب) في الحساب التجاري الخاص بصاحب المشروع، يُباشر البنك بدوره في تسديد القرض البنكي المخصص له.

المرحلة السابعة: إنجاز المشروع

1/ طلبية التجهيزات والمعدات الجديدة وتركيبها

إذن التحويل بنسبة10% مشروط بتقديم لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة نسخة من إتفاقية القرض بين البنك وصاحب المشروع.

تتجسّد هذه العملية بتسليم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إذن التحويل بنسبة 10 % يسمح له بتقديم طلبيته لدى مورد أو عدّة موردين.

يسلم البنك المعني لصاحب المشروع صك أو صكوك محررة بإسم المورد أو الموردين مرفقة بتأمين.

2/ المرحلة الثانية: إقتناء المعدات و الأجهزة وتركيبها

يتم تسليم إذن التحويل بنسبة 90% لفائدة صاحب المشروع بتقديم شهادة الجاهزية التي يشار فيها الخاصيات المفصلة للتجهيزات والمعدات الواجب إقتناءها.

يسلم البنك المعني لصاحب المشروع صك أو صكوك محررة بإسم المورد أو الموردين مرفقة بتأمين.

خلال مرحلة الإنجاز هذه المحددّة بإثني عشر(12) شهرا، تباشر مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في إجراء متابعة بغرض التثبت من تقدم المشروع المنجز.

المرحلة الثامنة: إنطلاق النشاط وإستغلاله

يتعين على صاحب المشروع إيداع طلب إستمارة للحصول على مقرر منح الإمتيازات الجبائية في مرحلة إستغلال المشروع.

1/ إستغلال النشاط

- إزاء هيئات الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء casnos والصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية cnas.
- إزاء إدارة الضرائب.
- تسديد القروض الممنوحة من طرف البنك (صنف1) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (صنف2).

2/ المتابعة بعد إحداث المؤسسة المصغرة:

تّعد المتابعة بعد إحداث المؤسسة المبتدئة بمثابة مسعى إلزامي مشخّص، وتتم هذه العملية فور بدء النشاط، و الغاية منها هو الحفاظ على نشاط المؤسسة المصغرة وضمان ديمومتها.

تتضمن المصالح المختصة التابعة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة دعما تقنيا وبيداغوجيا في صيغة نصائح وتوجيهات.

خامسا: الامتيازات الممنوحة

هناك عدّة إمتيازات يستفيد منها أصحاب المشاريع وهي تتمثل فيما يلي[1]:

1- الامتيازات المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

- مرافقة شخصية من طرف منشطين، مستشارين في مجال إحداث النشاطات وتوسيعها.
- قرض غير مكافأ أو قرض دون فائدة ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- قروض غير مكافأة إضافية مخصصة، عند الإقتضاء، تكملةً للقرض غير مكافأ العادي:
  - قرض دون فائدة " لكراء محل" لإيواء نشاط يقدر بـ (500.000 دج)
  - قرض دون فائدة " لإيجار مكتب جماعي" يقدر بـ (1000.000 دج)
  - قرض دون فائدة " لإقتناء ورشة متنقلة" يقدر بـ (500.000 دج)
- قرض بنكي بفوائد مخفضة بنسبة 100%
- ضمان القرض البنكي من طرف صندوق الكفالة المشتركة للضمان.
- إمتيازات جبائية في مرحلتي إنجاز وإستغلال المشروع.

2- الامتيازات البنكية: يستفيد البطالون من تخفيض في نسب فائدة قروض الاستثمارات الخاصّة بإحداث أو توسيع النشاطات التي تمنحهم إياها البنوك والمؤسسات المالية، ولقد كان هذا التخفيض يقدّر ب 60% ليصل إلى 100% من المعدّل الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية على الاستثمارات المنجزة في كل قطاعات النشاطات[2].

3- الامتيازات الجبائية:

هناك مجموعة من الامتيازات الجبائية التي يتمتع بها صاحب المشروع وهي تتمثل في[3]:

أ- الامتيازات الجبائية الممنوحة خلال فترة الانجاز:

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للإكتسابات العقارية الحاصلة في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- الإعفاء من حقوق التّسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسيّة للشركات.

---

[1]- مطويات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وكالة تيارت، الملحق رقم (02).

[2]- كلثوم مرقوم، فاطمة فوقة، مرجع سابق، ص 162.

[3]- من الموقع الإلكتروني https://www.mtess.gov.dz المطلع عليه بتاريخ 20-04-2023.

ب- الامتيازات الجبائية الممنوحة خلال فترة الاستغلال:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدّة 3 سنوات، 6 سنوات، 10 سنوات حسب موقع المشروع ابتداءا من تاريخ إتمامها.
- إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة ifu، لمدّة 3 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع ابتداءا من تاريخ استغلالها.
- الإعفاء من الضريبة العقارية على البناءات و البناءات الإضافية تمتد إلى 10 سنوات إن كان ذلك النشاط في الجنوب، 6 سنوات بالنسبة للنشاطات الموجودة في الهضاب العليا.
- عندما تقوم المؤسسة المصغرة بخلق ثلاثة مناصب عمل غير محدّدة المدّة فإن مدّة الإعفاء تمتدّ لسنتين.
- غير أن المستثمرين (الأشخاص الطبيعيين) الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة يبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافق لنسبة 50% من المبلغ المنصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة و المقدّر ب 10000 دج، بالنسبة لكل سنة ماليّة، مهما كان رقم الأعمال المحقق.
- تخفيض بنسبة 100% من المعدّل المدين الذي تطبقه البنوك و المؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في كل قطاعات النشاطات.
- الإستفادة من تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة عند نهاية مرحلة الإعفاء وذلك من خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي:
- 70%بالنسبة للسنة الأولى من الإخضاع الضريبي.
- 50% بالنسبة للسنة الثانية من الإخضاع الضريبي.
- 25% بالنسبة للسنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

4-جهاز تشجيع ودعم ترقية الشغل: تمثل في عدّة قوانين التي تضمنت عدّة إمتيازات[1]:

"**القانون رقم 21-06**" المؤرخ في 20 أوت 1427هـ الموافق ل11 ديسمبر 2006 الخاص بإجراءات تحفيز ودعم ترقية التشغيل.

"**المرسوم التنفيذي رقم 07-386**" المؤرخ في 25 ذي الحجة 1428هـ الموافق ل 5 ديسمبر 2007 المحدد لمستوى وطرق منح الامتيازات المقررة في ذات القانون.

الامتيازات الممنوحة لصاحب العمل

1-مستويات خفض حصة صاحب العمل: يستفيد صاحب العمل من خفض حصته في حالة التوظيف لمدّة لا تقل عن اثني عشر(12) شهرا:

- 20% من حصته بالنسبة لطالبي العمل.
- 28%من حصته بالنسبة لطالبي العمل الأوائل.
- 36%بالنسبة للتوظيفات المقررّة بنواحي الهضاب العليا والجنوب.

[1]-من الموقع الإلكتروني www.cnac.dz المطلع عليه بتاريخ 22-04-2023.

يستفيد صاحب العمل أيضا من خفض حصته في حالة قيامه بتوظيفات لفترة لا تقل عن ستّة أشهر (06).

- من 20 إلى 28% من حصته، في حالة توظيف طالبي عمل بما فيهم طالبي عمل أوائل في قطاعات: السياحة والحرف والثقافة و الفلاحة و ورشات البناء والأشغال العمومية وكذا شركات الخدمات.
- 36%من حصته، في حالة توظيف جميع طالبي العمل بنواحي الهضاب العليا والجنوب.
- في حالة مضاعفة التعداد الأصلي من طرف صاحب العمل الذي يُشغل مالا يقل عن تسعة (09) عمال مصرّح عنهم لدى الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية، يستفيد هذا الأخير من تخفيض محدّد بـ 80% طيلة سنة كاملة.

2- **الإعفاء من حصة صاحب العمل:** كل صاحب عمل يقوم بتكوين ورسكلة عماله، يستفيد من الإعفاء عن الإشتراك الإجمالي لمدّة موزّعة على النحو التالي:

- شهر واحد لمدّة تتراوح مابين خمسة عشر يوما (15) وشهر واحد (01).
- شهران (02) لمدة تفوق شهر واحد (01) وتعادل شهرين (02).
- ثلاثة (03) أشهر لمدّة تفوق شهرين (02).

يتكفّل الصندوق الوطني للتّأمين عن البطالة بالإشتراك الإجمالي لصاحب العمل المحدّد بـ 25% لفترة أقصاها ثلاثة أشهر.

3- **إعانة شهرية للتّشغيل:** يستفيد صاحب العمل من إعانة شهرية خاصة بالتشغيل بمجموع ألف دينار جزائري (1000) لمدّة أقصاها ثلاث سنوات عن كل طالب عمل موظف على أساس عقد عمل لمدّة غير محدّدة.

المطلب الثالث: التركيبة التمويلية للمشاريع: الذي بدوره يتمثل في عدّة أنماط للتمويل هي[1]:

أولا: نمط تمويل المشروع وتركيبته: يجب أن لا يفوق المشروع الإجمالي عشرة(10) ملايين دج حيث تتضمّن التركيبة التمويلية نمطين إثنين هما:

1- **التمويل ثلاثي الأطراف:** يتألف من:

- مساهمة ممنوحة مالية خاصة بالبطال صاحب المشروع.
- قرض غير مكافأ (دون فوائد) ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- قرض ممنوح من طرف البنك بفوائد مخفضة بنسبة (100%).

2- **التمويل الذاتي:** يتم بأموال البطال صاحب المشروع الخاصة.

ثانيا: التركيبة المالية

تتضمن التركيبة المالية نمطين هما:

1- **التمويل ثلاثي الأطراف:**

- مساهمة مالية لصاحب المشروع.
- قرض بدون فائدة، ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

[1]- مطويات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت، الملحق رقم (02) (03).

- قرض بنكي بفوائد مخفضّة بنسبة (100%) مخصص لكافة قطاعات النشاط.

2-التمويل الذاتي: يمكن للبطالين ذوي المشاريع إحداث مؤسسة مصغرة، ممولة كليّة بأموالهم الخاصة حيث يستفيدون من جميع الإمتيازات المقررة في ذات الجهاز.

ثالثا: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي: من خلال الجدول التالي سنحاول توضيح مستويات الإستثمار لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

الجدول رقم (02-2) مستويات التمويل الثلاثي لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

الإستثمارات / المستوى	قيمة الإستثمار	قرض بدون فائدة (ص.و.ت.ب)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
المستوى الأول	لغاية 5.000.000 دج	%29	%01	%70
المستوى الثاني	من 5.000.000 دج إلى 10.000.000دج	%28	%02	%70

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وكالة تيارت الملحق (03)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

المستوى الأول للإستثمار: عندما تقل قيمة الإستثمار عن 5 ملايين دينار جزائري أو تساويها، يقوم المستثمر بمساهمة شخصية تقدر بـ 01% من المبلغ الإجمالي.

المستوى الثاني للإستثمار: في هذه الحالة حيث قيمة الإستثمار تفوق 5 ملايين دينار جزائري وتقل عن 10 ملايين دينار جزائري يقوم المستثمر بمساهمة شخصية تقدر بـ 02% كمساهمة للمشروع.

ثالثا: القروض غير المكافأة الإضافية

فضلا عن القرض بدون فائدة العادي، يمكن لذوي المشاريع الإستفادة من إعانة في شكل قرض غير مكافأ تكميلي حسب الصيغ الثلاثة التالية[1]:

- **قرض الكراء: قرض بدون فائدة خاص بـ "بالإيجار"**

هو عبارة عن إعانة مالية إضافية، تمنح لذوي المشاريع بمبلغ (500.000 دج) قابلة للتسديد بغرض التكفل بإيجار محل لغرض التكفل بإيجار محل لإيواء النشاط المراد القيام به، ينح إستثنائيا لذوي مشاريع التمويل الثلاثي في مرحلة إحداث النشاط.

- **مكاتب جماعية: قرض بدون فائدة لإنشاء " مكاتب جماعية "**

هو عبارة عن إعانة مالية إضافية، تمنح لذوي شهادات التعليم العالي بمبلغ يصل إلى (1000.000 دج) قابل للتسديد بغرض التكفل بإيجار محلات مخصصة لإنشاء مكاتب جماعية بغرض ممارسة نشاطات خاصة بمجالات: الطب، المساعدة القضائية،خبرة المحاسبة، محافظة الحسابات، محاسبين معتمدين، مكاتب دراسات ومتابعة لقطاع البناء، الأشغال العمومية والري.

[1]- مطويات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وكالة تيارت، الملحق رقم (04).

يمنح إستثنائيا لذوي مشاريع التمويل الثلاثي في مرحلة إحداث النشاط.

- **ورشات متنقلة: قرض بدون فائدة لإقتناء " ورشة متنقلة "**

هو عبارة عن إعانة مالية إضافية تقدر بـ (500.000 دج) قابلة للتسديد، مخصصة لإقتناء ورشة متنقلة تمنح إستثنائيا لذوي المشاريع المتخرجين من منظومة التكوين المهني، المتلمسين لصيغة التمويل الثلاثي في مرحلة إحداث النشاط بغرض ممارسة نشاطات غير مستقرة في مجالات: الترصيص، كهرباء العمارات، التدفئة والتبريد، تركيب الزجاج، دهن العمارات وميكانيك السيارات.

المبحث الثاني: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت

إن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت، له دور فعال في عملية التنمية الإقتصادية وذلك من خلال دعم المقاولين في إنجاز مشاريعهم، وذلك عن طريق المشاريع الممولة من طرف الوكالة والمتكونة من عدّة قطاعات، ويوفر الصندوق لهؤلاء المستفيدين أدوات وأجهزة لتشجيعهم و مرافقتهم.

المطلب الأول: تعريف وكالة تيارت وهيكلها التنظيمي

أولا: تعريف وكالة تيارت

أنشأ الصندوق حسب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق لـ 6 جويلية سنة 1994 الذي يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، الذي يكسب طابع خاص ويتمتع بالصفة القانونية للتكفل بمرافقة المؤسسات المتعثرة أو التي تعاني من مشاكل إجتماعية ومالية وذلك بهدف المحافظة على ديمومتها وإستمرار نشاطها لتحقيق الهدف الأسمى ألا وهو الحد من ظاهرة البطالة بالمحافظة على مناصب الشغل[1].

كما تقوم المؤسسة بمرافقة العمال المسرحين بمنحهم تأمين عبارة عن أجر مدفوع تكون قيمته حسب عدد سنوات العمل أو الأقدمية وهذا في حال حل الشركة أو تقليص عدد عمالها.

يساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من ناحية أخرى في منح إمتيازات للشركات العاملة في مجال الأشغال العمومية والصناعة والخدمات ما عدا الخدمات البترولية، ومنح مساهمات للموظفين العاملين لأول مرة بالشركة حسب تطبيق المادة رقم 17-90 من قانون المؤسسات الخدماتية وهيئات الضمان الإجتماعي[2].

كان الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية تيارت يضم كل من الوكالة الولائية لتيارت، الوكالة الولائية لمعسكر، والوكالة الولائية لتيسمسيلت، أما المقر الحالي للوكالة فهو بعاصمة الولاية الكائن في شارع " رحو محمد، طريق الفريقو" كما تتمتع الولاية أيضا على مقر متواجد بطريق " عين قاسمة وكذا مشتلة المؤسسات[3].

[1]- معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت.

[2]- نفس المرجع.

[3]- معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت.

يتكون الصندوق الولائي من أربعة مديريات فرعية وهي[1]:

المديرية الفرعية للمستخدمين والوسائل العامة: تهتم بمتابعة الأمور الإدارية للموظفين ومتابعة السير الحسن للصندوق فيما يخص توفير الوسائل والموارد العامة وتتكون من مصلحتين.

المديرية الفرعية للمالية والمحاسبة: تتكفل بتسيير العمليات المالية والمحاسبية للمؤسسة وفق الإجراءات المعمول بها تتكون من ثلاث مصالح.

المديرية الفرعية للإعلام الآلي: يتجلى دورها في صيانة أنظمة الاتصال والإعلام الآلي.

المديرية الفرعية لترقية التشغيل: وتعتبر الركيزة الأساسية للصندوق باعتبار أنها تقوم بكل المهام الموكلة إليها فيما يخص:

- جهاز التأمين عن البطالة.
- جهاز دعم المؤسسات الناشئة للبطالين البالغ عمرهم 30-55.
- جهاز ترقية التشغيل في ايطار القانون 06 -21.

[1]- معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة – وكالة تيارت–

الشكل (03–2): الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة– وكالة تيارت–

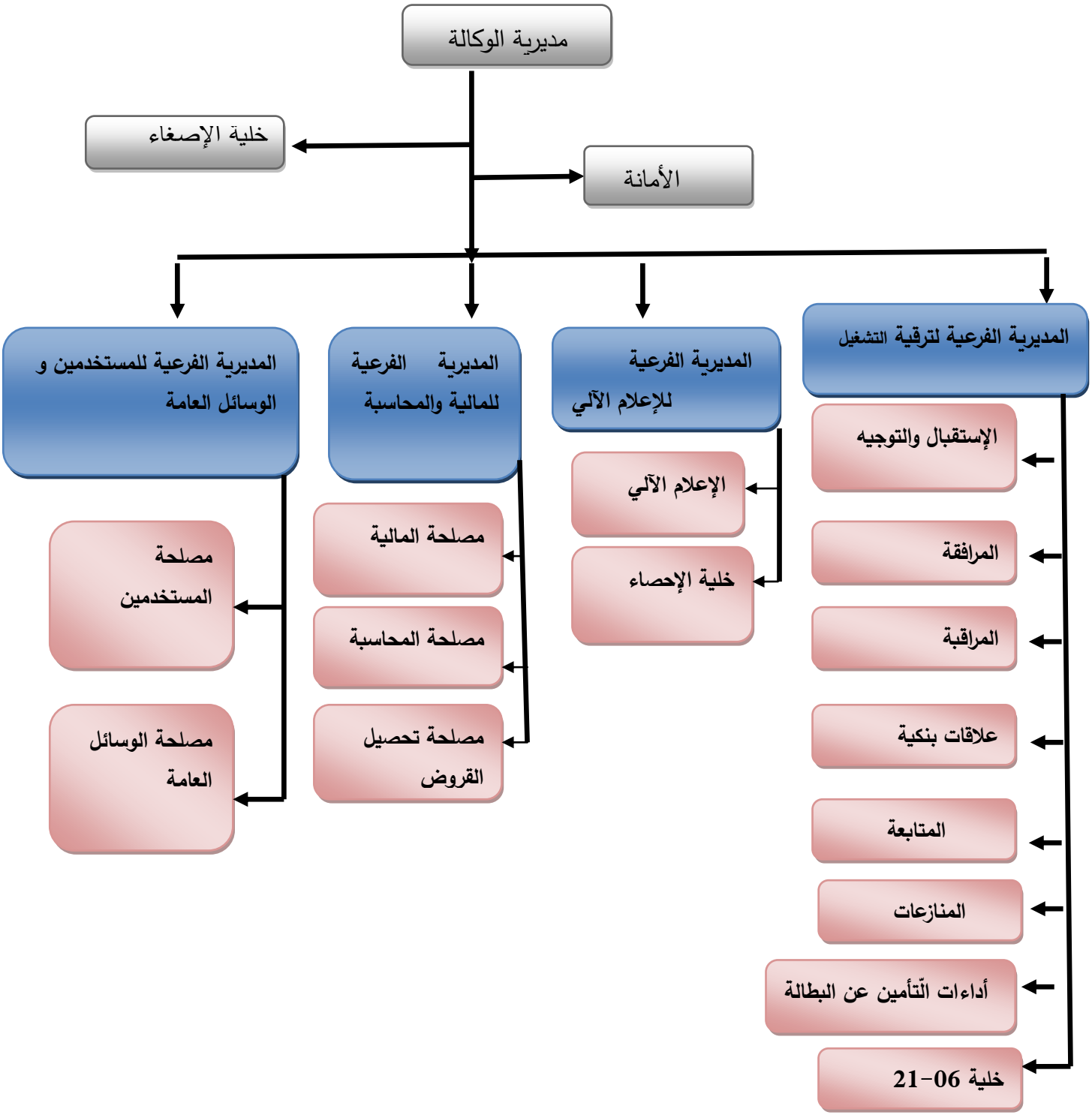

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة – وكالة تيارت–

المطلب الثاني: المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت

أولا: إجمالي الملفات المودعة وحصيلة مناصب الشغل المستحدثة منذ نشأة الصندوق الى غاية 2021-12-31

منذ نشأة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت وهو يستقطب الملفات التي فقد أصحابها مؤسساتهم ومناصب شغلهم نتيجة الأوضاع السياسية والإقتصادية وخاصة بعد إنتهاج الدولة الجزائرية لسياسة التقشف منذ سنة 2015 وتجميد معظم المشاريع في عدة قطاعات فكان لابد للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "وكالة تيارت" بقبول ملفات أصحاب المشاريع ومرورهم بعدة إختبارات على عدة لجان مختصة في دراسة الملفات وتقييمها مرورا بلجنة الإنتقاء والتمويل قصد مرافقتهم على إنجاز مشاريعهم وإستحداث مناصب شغل والتخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها الولاية.

الجدول رقم (03-2) الملفات المودعة ومناصب الشغل المستحدثة منذ نشأة الصندوق

	السنوات					المجموع إلى غاية 2021-12-31
	2017	2018	2019	2020	2021	
الملفات المودعة	56	92	244	275	241	13.759
المترشحين للحصول على شهادة الكفاءة	0	0	1	2	0	744
المجتازين لإختبارات الحصول على شهادة الكفاءة	0	0	1	2	0	765
الحاصلين على شهادة الكفاءة	0	0	1	2	0	761
المقبولين من طرف لجنة الإنتقاء و التمويل	44	75	213	220	164	8.872
شهادة القبول	44	75	213	220	164	8.870
شهادة القبول البنكي	39	66	65	97	191	4.999
المؤسسات الممولة	43	51	70	87	164	4.456
مناصب الشغل المستحدثة من طرف المؤسسات الممولة	85	106	185	203	361	10.533
معدل خلق مناصب شغل لكل مؤسسة ممولة	2.0	2.1	2.6	2.3	2.2	2.4
المؤسسات الناشطة فعليا	82	61	21	15	30	2.572
عدد مناصب الشغل المستحدثة فعليا	201	121	41	38	75	5.802
معدل خلق مناصب شغل فعلي	2.5	2.0	2.0	2.5	2.5	2.3

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الملحق رقم (05)

من خلال الجدول(03-2) نلاحظ أن مجموع الملفات المودعة منذ نشأة الصندوق إلى غاية سنة 2021 بلغ مجموعها حوالي13759 ملف مودع، وهذا راجع لعدّة أسباب متمثلة في السياسة المتبعة من طرف الحكومة مما أدى إلى إفلاس عدد معتبر من الشركات والتي بدورها أدت إلى تسريح عدد كبير من العمال، وهذا الإقبال راجع للثقة التي كسبها طالبي الشغل من طرف الوكالة نتيجة لخططها الواضحة ومساهمتها في دعم ومرافقة الأفراد على إنجاز مشاريعهم، كما قامت الوكالة بدراسة هذه الملفات من طرف لجنة الإنتقاء والتمويل وقبول حوالي 8872 ملف من أصل 13759 ملف وهذا راجع إلى الخبرة التي يتميز بها أعضاء اللجنة، وذلك بغرض

إختيار الأفراد الذين لهم خطط واضحة ودعمهم لإنجاز مشاريعهم، وتم تمويلهم من طرف 4456 مؤسسة ممولة وتم إستحداث حوالي10533بمعدل 2.4 منصب شغل مستحدث من طرف هذه المؤسسات الممولة، فيما تم تسجيل حوالي 2572 مؤسسة ناشطة فعليا والتي بدورها خلقت حوالي 5802 منصب شغل مستحدث بمعدل 2.3 منصب شغل مستحدث فعليا، وهنا تبين الدور الفعال الذي يلعبه الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت في مساهمته الفعالة في مرافقة طالبي الشغل ومحاولة توجيههم ودعمهم من طرف المؤسسات الممولة وذلك للحد من إرتفاع معدلات البطالة التي تشهدها الولاية ومحاولة إنعاش السوق المحلي.

ثانيا: الملفات المودعة وعدد المؤسسات ومناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2017-2021)

بعدما تعرض العديد من أصحاب المؤسسات الى الإفلاس وغلق مؤسساتهم نتيجة سياسة التقشف والأوضاع الإقتصادية والسياسية التي يمر بها البلد أدى ذلك إلى تسريح عدد كبير من العمال، فالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة " وكالة تيارت" إستقطب عدد معتبر من الأشخاص الذين فقدو مناصب عملهم وأودعو ملفاتهم عبر الوكالة والتي بدورها حولت أصحاب الملفات إلى إجتياز إختبارات القبول قصد الحصول على شهادة الكفاءة مرورا بلجنة الإنتقاء والتمويل والحصول على شهادة القبول بغية مرافقة هؤلاء الأشخاص لإنشاء مؤسساتهم وخلق مناصب شغل والتخفيف من البطالة.

الجدول رقم(04-2) الملفات المودعة وعدد المؤسسات وعدد المؤسسات ومناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة(2017-2021)

السنوات / البيان	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
الملفات المودعة	56	92	244	275	241	908
المؤسسات الممولة	43	51	70	87	164	415
مناصب الشغل المستحدثة من طرف المؤسسات الممولة	85	106	185	203	361	940
المؤسسات الناشطة فعليا	82	61	21	15	30	209
عدد مناصب الشغل المستحدثة فعليا	201	121	41	38	75	476

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الملحق رقم (05)

الشكل رقم (04-2) الملفات المودعة والمؤسسات الممولة ومناصب الشغل المستحدثة

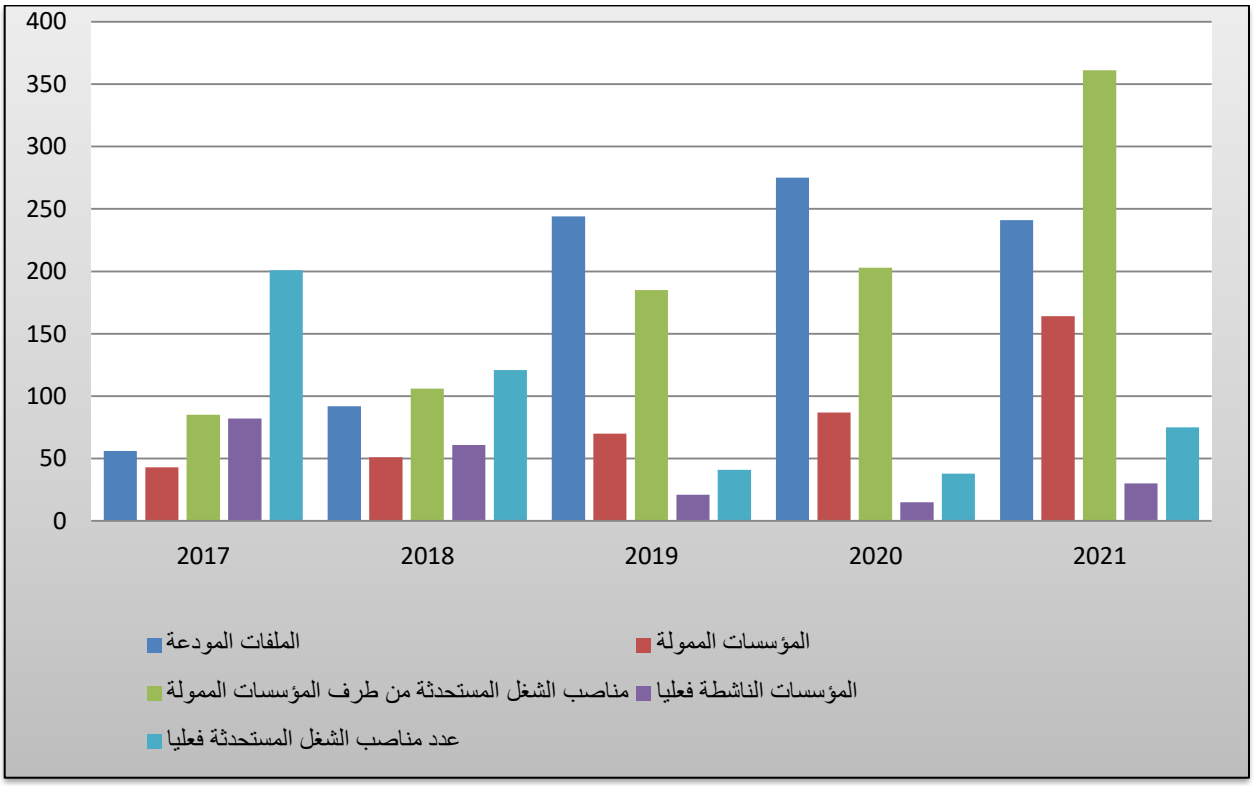

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات المبنية في الجدول رقم (04-2)

من خلال الجدول رقم (04-2) تبين أن عدد الملفات المودعة تزايدت من سنة إلى أخرى حيث بلغ مجموع الملفات المودعة خلال الفترة (2017-2021) 908 ملف وسبب إقبال طالبي الشغل إلى الوكالة هو تجميد معظم المشاريع وبسبب السياسة المتبعة والإعتماد على الطاقات المتجددة وعدم دعم الإستثمار الداخلي مما أدى إلى غلق عدة مؤسسات وتسريح عدد معتبر من العمال، حيث قام الصندوق الوطني بإستقطاب الملفات ومحاولة كسب ثقة أفرادها من خلال الدعم والتمويل المقدم حيث بلغ مجموع المؤسسات خلال الفترة (2017-2021) 415 مؤسسة ممولة وهذا التزايد راجع إلى الدراسة المستقبلية للمشاريع مع تحمل المخاطر مع طالبي الشغل، وبالتالي تم إستحداث مناصب شغل ممولة من طرف هذه المؤسسات حيث بلغت سنة (2020) 361 منصب شغل مستحدث بمجموع 904 منصب خلال الفترة الممتدة من سنة (2017-2021) وهذا راجع إلى الثقة المكتسبة من طرف طالبي الشغل في الوكالة وفي المؤسسات الممولة حيث تم خلق 209 مؤسسة ناشطة فعليا خلال الفترة الممتدة من (2017-2021) وبالتالي هذه المؤسسات وفرت مناصب شغل مستحدثة بمجموع 476 منصب شغل، وبالرغم من كل هذه الإحصائيات مقارنة بعدد الملفات المودعة والمؤسسات الممولة تبين أن الدعم المقدم غير كافي مقارنة بعدد مناصب الشغل المستحدثة وهذا راجع إلى تشبع أصحاب المشاريع أو نقص التمويل من طرف المؤسسات الداعمة.

ثالثا: حصيلة النشاط حسب قطاع النشاط منذ نشأة الصندوق إلى غاية 31-12-2021

يساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "وكالة تيارت" في دعم المشاريع وتمويلها وتوزيعها على القطاعات الإقتصادية من أجل خلق التوازن، وتركز الوكالة خاصة في دعمها على القطاعات التي تشهد منتجاتها طلبا في السوق المحلية و الجدول الموالي يوضح حصيلة النشاط حسب كل قطاع:

الجدول رقم(05-2) حصيلة النشاط حسب كل قطاع

القطاع / البيان	الفلاحة	الري والأشغال	الصناعة	الخدمات	النقل	المجموع
الملفات المودعة	1824	637	1654	4526	5101	13759
المقبولين من طرف لجنة الإنتقاء والتمويل	1344	302	971	2935	3316	8872
المؤسسات المنشأة	434	123	491	1519	2470	5040
شهادة القبول البنكي	439	142	506	1492	2420	4999
المؤسسات الممولة	427	115	431	1311	2197	4481
مناصب الشغل المستحدثة	992	347	1324	3475	4463	10601
المؤسسات الناشطة فعليا	178	39	109	569	1677	2572

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على الملحق رقم (05)

الشكل رقم: (05-2) حصيلة النشاط حسب قطاع النشاط

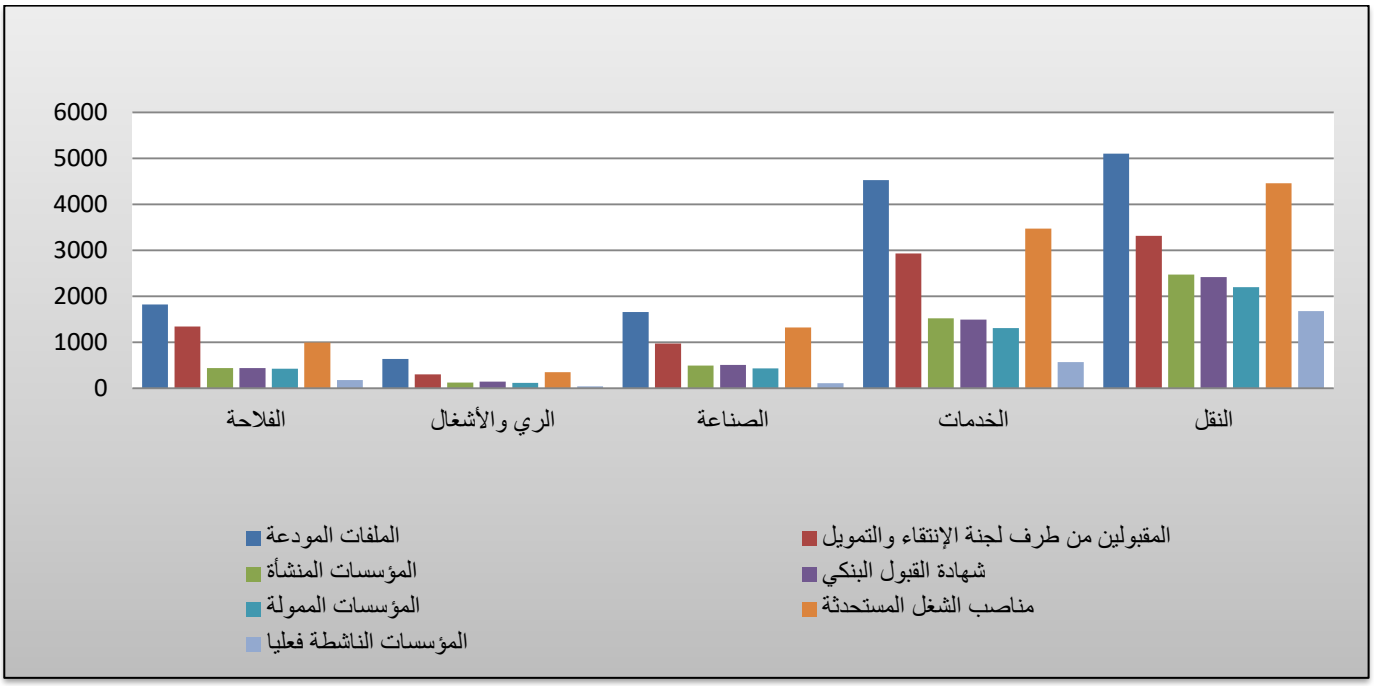

المصدر:من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات المبنية في الجدول رقم(05-2)

من خلال الجدول رقم(05-2) تبين أن هناك عدة قطاعات مولها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت والتي تصدرها قطاع النقل المتمثل في نقل المسافرين ونقل السلع من حيث عدد الملفات المودعة التي بلغت 5101 ملف، وهذا راجع إلى المؤسسات الممولة من طرف الصندوق التي أثبتت وجودها من خلال دعمها وتمويلها لهذا القطاع حيث بلغ عدد المؤسسات الممولة 2197 مؤسسة والتي بدورها إستحدثت حوالي

4463 منصب شغل و1677 مؤسسة ناشطة فعليا مهيمنة على كل القطاعات، وهذا راجع إلى المساحة التي تزخر بها الولاية والتعداد السكاني المتواجد.

رابعا: توزيع المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت خلال الفترة (2017-2021)

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت يحاول أن يمول عدة مشاريع، وذلك من خلال توزيعها على عدّة قطاعات إقتصادية من أجل خلق مؤسسات ناشطة فعليا، والتي بدورها تساهم في خلق مناصب شغل قصد خلق الثروة والعمل على التقليل من حدّة البطالة كون الولاية تزخر بتعداد سكاني ومساحة معتبرة، خاصة وأن هذه القطاعات تشهد منتجاتها طلبا في السوق المحلية.

الجدول رقم (06-2): المؤسسات الممولة للقطاعات الإقتصادية في ولاية تيارت خلال الفترة (2017-2021)

القطاع	المؤسسات الممولة	النسبة المئوية
الفلاحة	427	9.35%
الري و الأشغال	115	2.57%
الصناعة	431	9.62%
الخدمات	1311	29.26%
النقل	2197	49.03%
المجموع	4481	100%

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الملحق رقم (05)

الشكل رقم: (06-2) المشاريع الممولة حسب القطاعات الإقتصادية

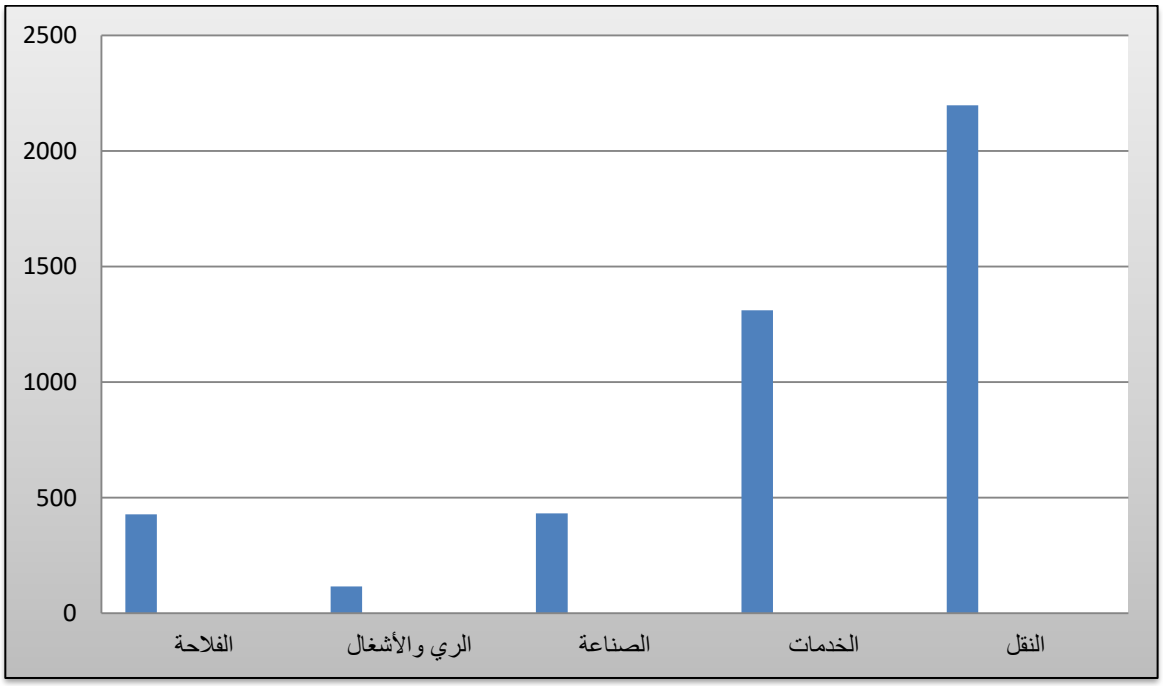

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات المبنية في الجدول رقم (06-2)

من خلال الجدول رقم (06-2) تبين أنه كان هناك إقبال واسع من طرف طالبي الشغل إلى الوكالة قصد مساعدتهم على إيجاد وظيفة تليق بهم، وبالتالي الوكالة وبمساعدة المؤسسات الممولة لأصحاب المشاريع تبين أن قطاع النقل بشقيه النقل العمومي للمسافرين، والنقل العمومي للبضائع الذي لقي إقبالا واسعا من طرف طالبي الشغل والذي إحتل المركز الأول حيث بلغ عدد المؤسسات الممولة لهذا القطاع بـ 2197 مؤسسة ممولة بنسبة 49,03% وهذا راجع إلى عدم توفر هذا القطاع حصول طالبي الشغل على شهادة الكفاءة المهنية، يكفي فقط الحصول على رخصة السياقة، وذلك لأن ولاية تيارت تعتبر همزة وصل بين مختلف الولايات المجاورة، ونظرا لتعدادها السكاني والمساحة وكذلك الموقع الذي تتميز به الولاية وتوفرها على عدّة مؤسسات إقتصادية وتجارية التي بدورها تجعل طالبي العمل يهتمون بهذا القطاع وتوفير الخدمات للمواطنين سواءا كانت بنقل السلع أو نقل المسافرين، أما قطاع الخدمات فقد إحتل المركز الثاني حيث بلغ عدد المؤسسات الممولة لقطاع الخدمات بـ 1311 مؤسسة ممولة بنسبة 29,26% والتي تمثلت في مكاتب المحاماة وعيادات طبية متعددة الخدمات..الخ، وفي قطاع أخر توسط قطاع الصناعة والذي بدوره يلعب دورا هاما في الإقتصاد المحلي إلا أنه إحتل المركز الثالث بعد قطاع النقل والخدمات حيث كان عدد المؤسسات الممولة لهذا القطاع 431 مؤسسة ممولة حيث بلغت نسبة تمويلها حوالي 9.62% وهذا راجع لوجود عدّة شركات متواجدة في المنطقة والتي إستثمرت في عدّة مجالات مما أثر على المؤسسات حديثة النشأة، وبالرغم من هذه المنافسة أثبتت المؤسسات الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت قدرتها على المنافسة في السوق المحلي من حيث التنويع في منتجاتها و الإعتماد على نوعية مشاريعها المقدمة، يليه قطاع الفلاحة كون الوالية تمتلك أراضي صالحة للزراعة إلا أن هذا القطاع تلقى تمويلا من طرف 427 مؤسسة ممولة بنسبة 9.35% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بمساحة الأراضي الصالحة للزراعة التي تمتلكها الولاية لكن هذا السبب يعود إلى عدم تقديم التمويل الكافي للفلاحين وإعتماد الدولة على إستيراد المواد الإستهلاكية من خارج الوطن الأمر الذي أثر سلبا على هذا القطاع وكذلك نجد معظم الأراضي الفلاحية أصبحت تتمثل في مستثمرات لتربية المواشي والدواجن لكن يجب توفير الدعم الكافي للفلاحين من أجل إستصلاح الأراضي من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي في المواد الإستهلاكية والتقليل من إستيرادها وإنعاش السوق المحلي، بعدها نجد قطاع الري والأشغال الذي ساهمت 115 مؤسسة بتمويله بنسبة ضئيلة قدرت بـ 2.57% وهذا راجع إلى عدم إقبال طالبي العمل لهذا القطاع كونه قطاع مهم بالنسبة للإقتصاد وهذا يعود إلى قلة المشاريع في هذا المجال.

خامسا: مناصب الشغل المستحدثة حسب كل قطاع خلال الفترة (2017-2021)

إن المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت تشغل عدد معتبرا من مناصب الشغل وذلك حسب إحتياجات كل قطاع.

الجدول رقم: (07-2) مناصب الشغل المستحدثة حسب القطاعات الإقتصادية

قطاع النشاط	مناصب الشغل المستحدثة	المؤسسات الناشطة فعليا
الفلاحة	992	178
الري والأشغال	347	39
الصناعة	1324	109
الخدمات	3475	569
النقل	4463	1677
المجموع	10601	2572

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الملحق رقم (05)

الشكل رقم (07-2) مناصب الشغل المستحدثة حسب القطاعات الإقتصادية

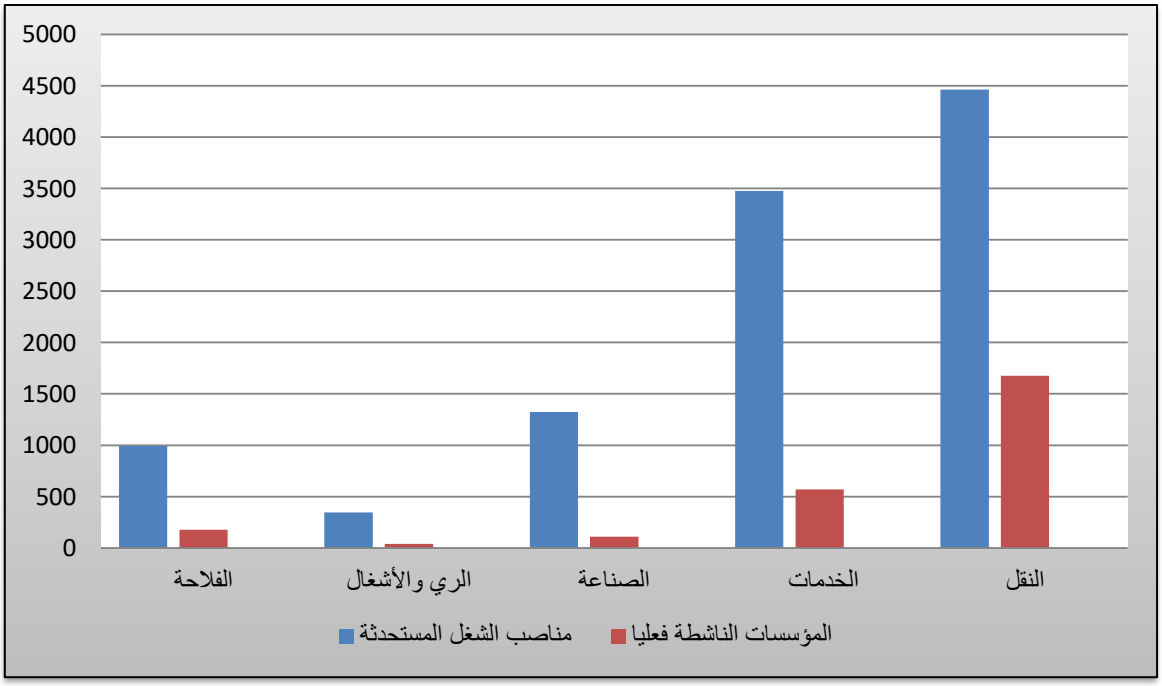

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات المبنية في الجدول رقم (07-2)

تبين من خلال الجدول رقم (07-2) أن قطاع النقل بنوعيه نقل البضائع ونقل المسافرين إستحدث عدة مؤسسات ناشطة والتي قدرت بـ 1677 مؤسسة ناشطة وهذا راجع إلى إقبال الأفراد لهذا القطاع والدور الذي قدمه الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت وذلك عن طريق المؤسسات التي مولت هذا القطاع حيث بلغت نسبة المؤسسات الناشطة 65.2 %، حيث تم خلق حوالي 4463 منصب شغل بنسبة قدرت بـ 42% وهذا راجع إلى أهمية هذا القطاع وتوفيره للخدمات اللازمة لأفراد المجتمع، يليه قطاع الخدمات الذي بلغ فيه عدد المؤسسات الناشطة فعليا 569 مؤسسة حيث تم إستحداث حوالي 3475 منصب شغل بنسبة بلغت 22.12% و32.78%على التوالي كون إقبال المواطنين على الخدمات المتنوعة في الولاية التي تم ذكرها سابقا، أما قطاع الصناعة الذي خلق حوالي 109 مؤسسة بنسبة 4.24% وتم إستحداث 1324 منصب شغل موزعة على عدة قطاعات بنسبة بلغت 12.49%، يليه قطاع الفلاحة الذي تم فيه إنشاء حوالي 178 مؤسسة موزعة على عدّة قطاعات تتمثل في مراكز بيع الأسمدة الفلاحية ووكالات دعم الفلاحين بالعتاد الفلاحي...الخ

حيث بلغت نسبة هذه المؤسسات حوالي 6.92% وعن طريق هذه المؤسسات الناشطة تم خلق حوالي 992 منصب شغل بنسبة مئوية قدرت بـ 9.36%، أما قطاع الري والأشغال لم يلقى الدعم الكافي وكذلك الإقبال من طرف طالبي الشغل حيث تم تسجيل قيم ضئيلة لهذا القطاع نظرا لقيمته الإقتصادية وقد قدر عدد المؤسسات الناشطة لهذا القطاع بـ 39 مؤسسة ناشطة والتي بواسطتها تم خلق حوالي 347 منصب شغل بنسبة وصلت إلى 1.52% و 3.27% على التوالي وهي نسب ضئيلة مقارنة بالقطاعات الإقتصادية الأخرى.

سادسا: تطور عدد المؤسسات الممولة حسب الجنس منذ نشأة الصندوق إلى غاية 31-12-2121

يقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بدعم المشاريع عن طريق المؤسسات الممولة لطالبي العمل لكلا الجنسين.

الجدول رقم (08-2) توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس

السنوات / الجنس	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع إلى غاية 31-12-2021
ذكور	41	50	68	81	147	**4171**
إناث	2	1	2	6	17	**285**
نسبة الذكور	%95	98%	97%	93%	90%	**94%**
نسبة الإناث	5%	2%	3%	7%	10%	**6%**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة تيارت

الشكل رقم: (08-2):المشاريع الممولة من طرف الصندوق حسب الجنس

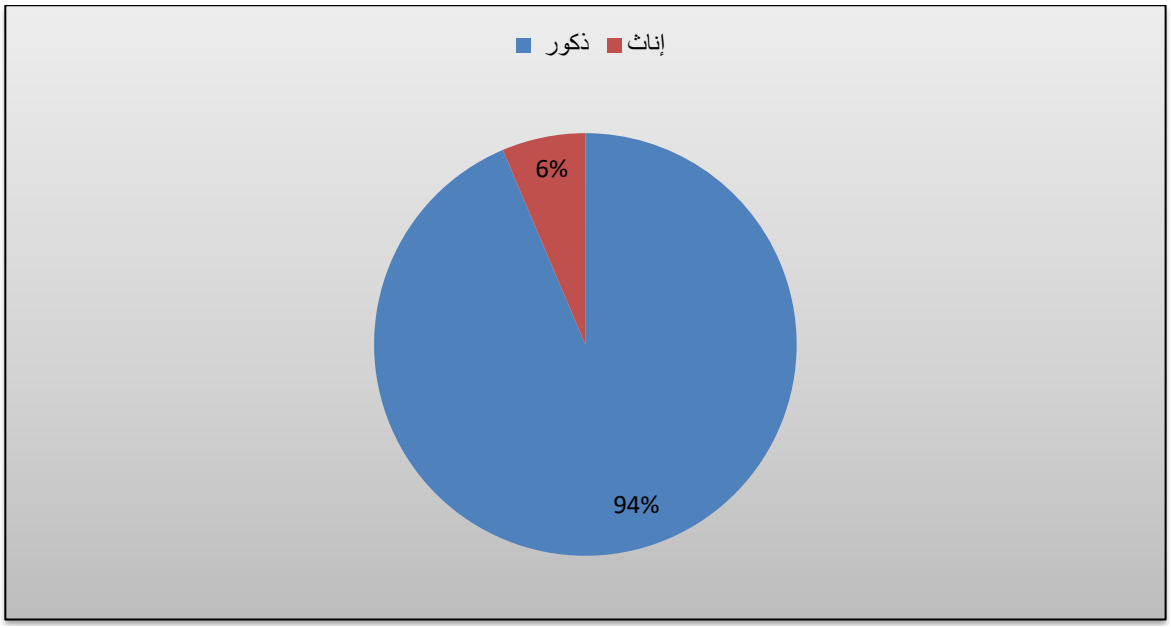

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات المبنية في الجدول رقم (08-2)

من خلال الجدول رقم (08-2) تبين أن نسبة إقبال الذكور على الوكالة فاق نسبة إقبال الإناث حيث وصلت نسبة إقبال الذكور 98% سنة 2018 فيما كانت نسبة إقبال الإناث 2% من نفس السنة، فيما شهدت

المؤسسات تطورا ملحوظا مع مرور السنوات حيث بلغت 147 مؤسسة سنة 2021 فيما وصل عدد هذه المؤسسات إلى 17 مؤسسة من نفس السنة، وبالتالي نستطيع القول أن نسبة تمويل المؤسسات للذكور بلغت 94% فيما بلغت عند الإناث 6% وتعد نسبة ضئيلة متمثلة في الحرف التقليدية والخدمات.

سابعا: تطور عدد المؤسسات الممولة حسب الجنس خلال الفترة (2017-2021)

في الجدول الموالي نبين عدد المؤسسات الممولة ونسبة إقبال كلا الجنسين:

الجدول رقم (09-2) تطور عدد المؤسسات الممولة حسب الجنس خلال الفترة (2017-2021)

السنوات / الجنس	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
ذكور	41	50	68	81	147	387
إناث	2	1	2	6	17	28
نسبة الذكور	%10.59	12.92%	17.57%	20.93%	37.98%	100%
نسبة الإناث	7.14%	3.57%	7.14%	21.43%	60.71%	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

الشكل رقم: (09-2)المؤسسات الممولة حسب الجنس خلال الفترة (2017-2021)

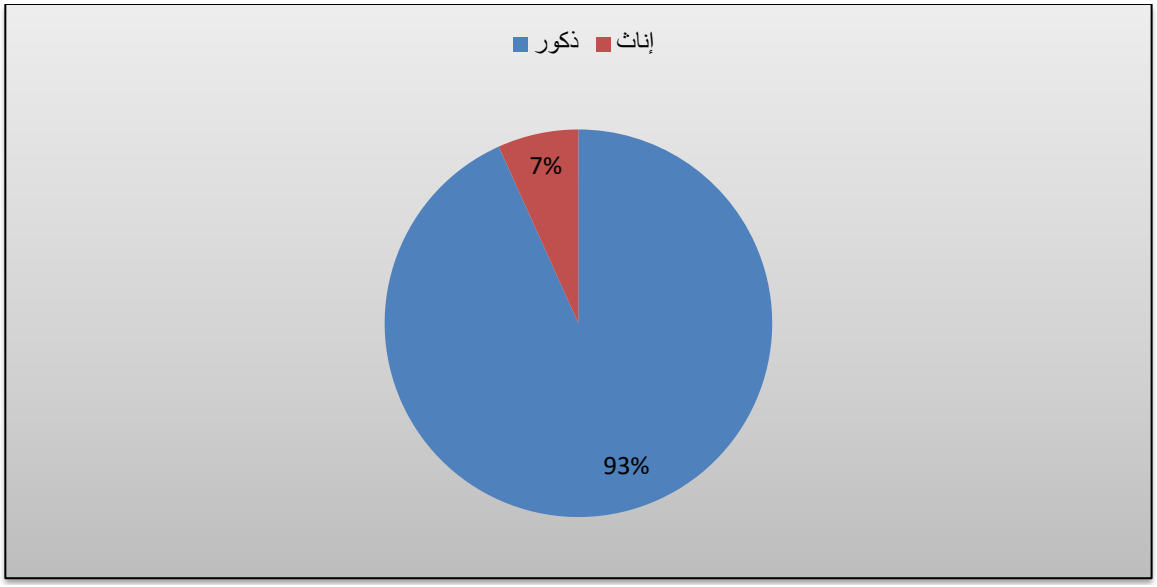

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات المبنية في الجدول رقم(09-2)

تبين من خلال الجدول رقم (09-2) خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021 أن عدد المؤسسات الممولة بالنسبة للذكور تزايدت حيث وصل مجموعها في 31-12-2021 إلى 387 مؤسسة ممولة بنسبة إقبال بلغت 93%، الأمر الذي يبين أن الذكور يقبلون على الوكالة قصد توفير مناصب عمل في مختلف القطاعات، فيما بلغ إجمالي المؤسسات الممولة التي تطورت عبر السنوات والتي بلغت 28 مؤسسة في 31-12-2021 بنسبة قاربت 7% موزعة على قطاع الحرف والخدمات.

المطلب الثالث: تطور المشاريع الممولة من طرف الوكالة

يسعى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت بتمويل المشاريع المقدمة لطالبي الشغل قصد التقليص من حجم البطالة في الولاية و خلق عدة مناصب عمل التي تتوزع على عدّة قطاعات إقتصادية التي تمتاز بها الولاية وسنحاول توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

أولا: تطور المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت

قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت بتمويل عدّة قطاعات إقتصادية نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم(10-2) المشاريع الممولة من طرف الصندوق

القطاع	الملفات المودعة	النسبة المئوية	المؤسسات الممولة	النسبة المئوية
الفلاحة	1824	13.28%	427	9.53%
الري والأشغال	637	4.64%	115	2.57%
الصناعة	1654	12.04%	431	2.62%
الخدمات	4526	32.96%	1311	29.26%
النقل	5101	37.14%	2197	49.02%
المجموع	13742	100%	4481	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على الملحق رقم (05)

الشكل رقم: (10-2) تطور المشاريع الممولة من طرف الصندوق

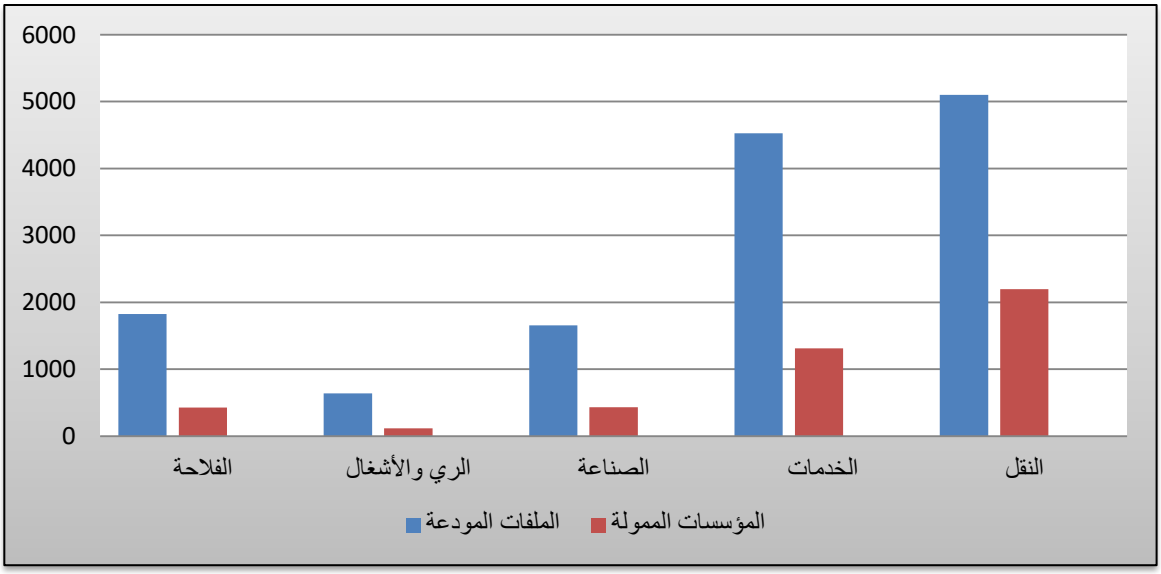

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات المبنية في الجدول رقم (10-2)

كما تبين في الجدول رقم (10-2) ظهر أن القطاع الذي إستقطب تمويلا أكثر كان قطاع النقل بـ 2197 مؤسسة ممولة بنسبة 49.02% لعدة أسباب ذكرناها سابقا وقد تراوح عدد المؤسسات الممولة لكافة القطاعات حوالي 4481 مؤسسة فيما يقابلها حوالي 13742 ملف مودع من طرف طالبي الشغل وهذا راجع إلى تجميد

معظم المشاريع في عدّة قطاعات إقتصادية بسبب سياسة التقشف التي ظهرت في الجزائر أواخر سنة 2015 وإعتماد الدولة على الطاقات المتجددة المتمثلة في الغاز والبترول بنسبة كبيرة وهمشت المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة والرفع من قيمة الضرائب وكذلك الجانب السياسي الذي شهدته الجزائر الذي أدى إلى متابعة كبار رجال الأعمال إثر تورطهم في ملفات فساد ونهب الأموال وتهريبها إلى الخارج مما أدى إلى إفلاس عدّة شركات وطنية التي لها فاعلية في الإقتصاد الوطني حيث أدى هذا العامل إلى تسريح عدد كبير من العمال وغلق لعدّة شركات، وبالرغم من كل هذه العراقيل ظهر فيروس كورونا الذي حاصر دول العالم وأثر سلبا على الإقتصاد العالمي الذي بدوره فرض على الدولة الجزائرية إتخاذ تدابير الحجر الصحي مما جعل العمال يتوقفون عن العمل أو يتم التقليص من عدد العمال بسبب الإجراءات المتخذة من طرف السلطات المعنية في الولاية، فالأشخاص الذين شملتهم هذه الإجراءات تقدمو إلى الجهاز حيث تركزت نشاطاتهم على قطاع النقل والصناعة والخدمات والفلاحة والري والأشغال على التوالي كون الولاية تحتاج العمال الذين يشتغلون في هذه القطاعات الإقتصادية.

ثانيا: تطور عدد المؤسسات الممولة حسب قطاع النشاط

الجدول رقم(11-2) تطور عدد المؤسسات الممولة حسب قطاع النشاط منذ نشأة الصندوق

السنوات / القطاع	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع إلى غاية 2021-12-31
نقل السلع	0 (%0)	0 (%0)	0(%0)	0(%0)	0 (%0)	1855
الخدمات	9 (%20)	15(%29)	5(%7)	7(%8)	16 (%9)	1091
الصناعة	4 (%9)	5 (%9)	9 (%12)	14(%16)	33 (%20)	424
الفلاحة	24 (%55)	20(%39)	43(%61)	40(%45)	55 (%33)	429
نقل المسافرين	0 (%0)	0 (%0)	0(%0)	0(%0)	0 (%0)	322
الحرف	4 (%9)	7 (%13)	8 (%11)	19(%21)	40 (24%)	174
الأشغال العمومية	2 (%4)	2 (%3)	4 (%)	5 (5%)	13 (%7)	116
الصيانة	0 (%0)	1 (%1)	0(%0)	2 (%)	3 (%1)	31
نشاطات حرة	0 (%0)	1 (%1)	1 (%1)	0(%0)	4 (%2)	13
الري	0 (%0)	0 (%0)	0(%0)	0(%0)	0 (%0)	1
الصيد البحري	0 (%0)	0 (%0)	0 (%0)	0 (%0)	0 (%0)	0
المجموع	43	51	70	87	164	4456

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الملحق رقم (05)

الشكل رقم (11-02): تطور المشاريع الممولة منذ نشأة الوكالة

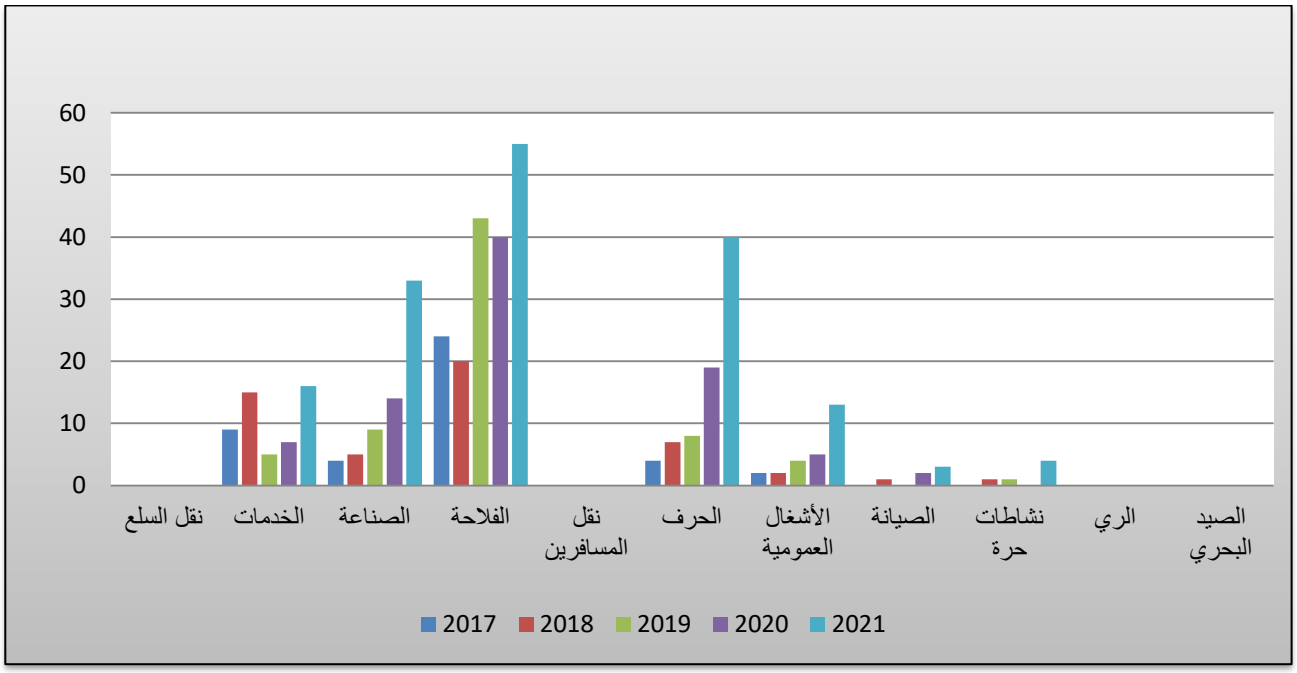

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات المبنية في الجدول رقم (11-2)

المشاريع التي مولها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة عبر المؤسسات الممولة تمثلت في عدّة قطاعات كما هو مبين في الجدول رقم (11-2)، وبالتالي نلاحظ تطور عدة مؤسسات في عدّة قطاعات إقتصادية، نظرا لما حققه قطاع النقل بشقيه نقل السلع و المسافرين في السنوات الأولى منذ نشأة الصندوق الى أنه بقي في تطور جيد وبلغ إجمالي المؤسسات المتطورة 2177 مؤسسة منذ نشأة الصندوق إلى غاية 2021 بنسبة قاربت 48.85%، يليه قطاع الفلاحة حيث تطور هذا قطاع بشكل ملحوظ عبر السنوات، وبلغ عدد المؤسسات المطورة 24 مؤسسة سنة 2017 بنسبة 5.59% وعبر تعاقب السنوات زادت قيمة تطور هذه المؤسسات وذلك راجع إلى وجود عدد معتبر من طالبي الشغل لهذا القطاع نظرا لقيمته الفعالة وذلك بسبب تميز الولاية بطابعها الفلاحي حيث تمثلت أغلب المشاريع في عدّة مستثمرات متمثلة في تربية المواشي بأنواعها وإستغلال الأراضي للزراعة و إنشاء المشاتل عبر الدعم المقدم للفلاحين عبر هذه المؤسسات، حيث تطور هذا القطاع سنة 2021 وبلغ عدد المؤسسات فيه 55 مؤسسة بنسبة 12.82%، وهذا التطور كان عبر السنوات حيث تبين أن قطاع الفلاحة هيمن على جميع القطاعات كما تبين في الشكل رقم (11-2) حيث وصل مجموع المؤسسات المتطورة المتمثلة في كل القطاعات 164 مؤسسة وإحتل قطاع الفلاحة نتيجة أهميته لطالبي الشغل في تحقيق وإنعاش السوق المحلي الذي يعتمد على المنتجات المحلية وبالتالي بلغت نسبة قطاع الفلاحة 33.54% سنة 2021 يليه قطاع الحرف بعدد 40 مؤسسة ممولة سنة 2021 بنسبة بلغت 22.98% وبلغت نسبة تطور قطاع الحرف من مجموع القطاعات من نفس السنة بنسبة 24.39%، وهذا راجع إلى وجود عدد كبير من الحرفيين داخل الولاية، والذين تمثلت نشاطاتهم في الترصيص والنجارة والخياطة والتلحيم والحلاقة والحرف اليدوية...الخ يليه قطاع الصناعة ونظرا لأهميته إلى أنه لم يلقى دعما كافيا من طالبي الشغل، تطورت المؤسسات الممولة في هذا القطاع ووصل عددها إلى 33 مؤسسة مطورة سنة 2021 بنسبة 7.78%، وذلك

لوجود عدّة أسباب ذكرت سابقا يليه قطاع الخدمات الذي تطور كذلك وبلغ 16 مؤسسة ممولة متطورة سنة 2021 بنسبة وصلت إلى 1.64% وهي نسبة ضئيلة لأهمية هذا القطاع المتمثل في عدة خدمات مثل مكاتب الموثقين والمحاماة والعيادات المتعددة الخدمات ومراكز تعليم اللغات ..الخ، أما قطاع الأشغال العمومية ونظرا لقيمته الإقتصادية والذي يعتمد على قوة هياكله القاعدية وتجميد بعض المشاريع الى أنه لم تطور فيه المؤسسات الممولة لهذا القطاع حيث وصلت إلى 13 مؤسسة مطورة فقط سنة 2021 بنسبة 11.2%، وفي الأخير نجد قطاع الصيد البحري الذي يلقى إهتماما من طرف المؤسسات كون الولاية ليست ولاية سياحية.

ثالثا: تطور المؤسسات الممولة للقطاعات الإقتصادية خلال الفترة (2017-2021)

ساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت عبر المؤسسات الممولة بمحاولة تطويرها قصد إنعاشها ومرافقتها لتحسين خدماتها الموجهة لطالبي الشغل من أجل تقديم خدمات ذات جودة تساهم في خلق مناصب شغل وإنعاش السوق المحلي داخل الولاية.

الجدول رقم (12-2) تطور المؤسسات الممولة للقطاعات خلال الفترة الممتدة من 2017-2021

السنوات / القطاع	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
الفلاحة	24	20	43	40	55	182
الحرف	4	7	8	19	40	78
الصناعة	4	5	9	14	33	65
الخدمات	9	15	5	7	16	52
الأشغال العمومية	2	2	4	5	13	26
الصيانة	0	1	0	2	3	6
نشاطات حرة	0	1	1	0	4	6
النقل	0	0	0	0	0	0
المجموع	43	51	70	87	164	415

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الملحق رقم (05)

الشكل رقم: (12-2) إجمالي تطور عدد المؤسسات الممولة حسب قطاع النشاط

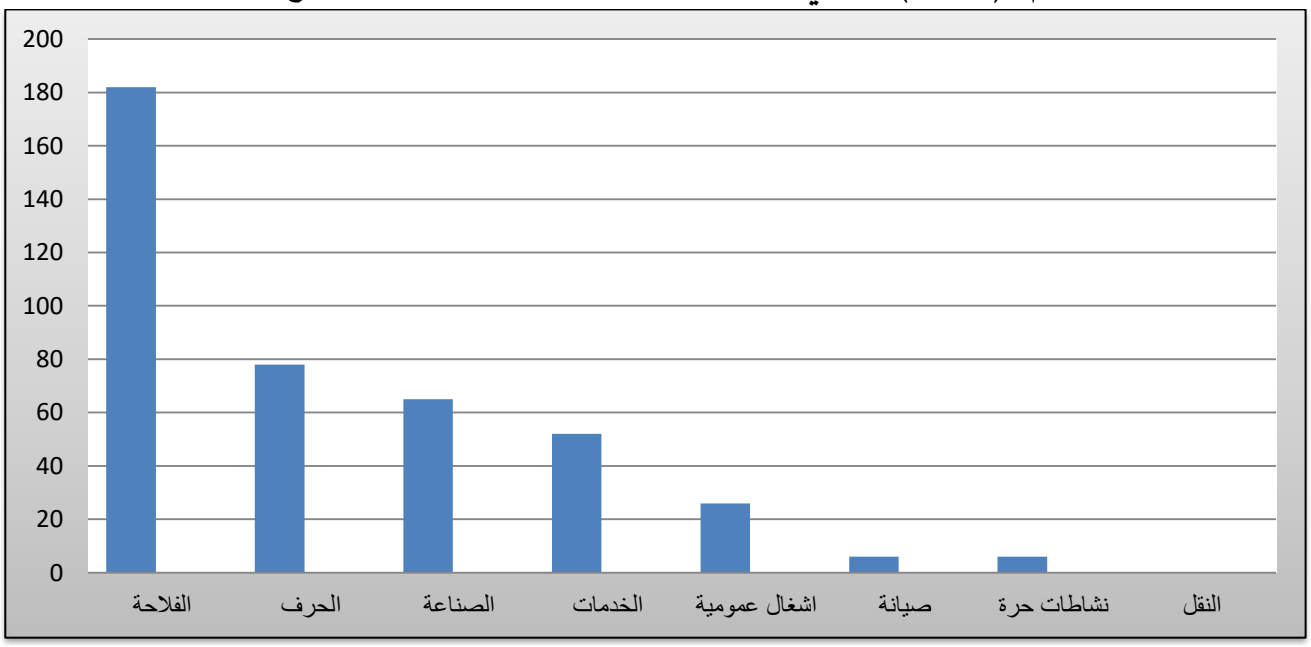

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات المبنية في الجدول رقم (12-2)

بلغ إجمالي المؤسسات المطورة في ولاية تيارت خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021 إلى 415 مؤسسة مطورة شملت كافة القطاعات، وكما تبين في الجدول رقم (12-2) نجد قطاع الفلاحة في المرتبة الأولى من حيث إجمالي المؤسسات المطورة خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021 بعدد 182 مؤسسة مطورة في هذا القطاع بنسبة بلغت 43.85%، نتيجة إقبال طالبي الشغل لهذا القطاع ولعدة أسباب تم ذكرها سابقا، يليه قطاع الحرف بإجمالي 78 مؤسسة مطورة بنسبة 18.97%، بعدها يحتل قطاع الصناعة ثالثا بمجموع 65 مؤسسة مطورة، بنسبة قاربت 15.66%، أما قطاع الخدمات ولنفس الأسباب التي ذكرت سابقا جاء رابعا بـ 52 مؤسسة نسبة 12.53%، يليه قطاع الأشغال العمومية الذي له دور كبير في تسهيل العديد من الخدمات إلى أنه لقي عدّة معيقات مثل تجميد المشاريع، والذي بلغ فيه عدد المؤسسات المطورة حوالي 26 مؤسسة بنسبة 6.26%، بعدها نجد قطاع الصيانة والنشاطات الحرة الذي بلغ فيه عدد المؤسسات المطورة 6 مؤسسات فقط بنسبة 1.44%، وفي الأخير نجد قطاع النقل بنوعيه النقل العمومي للمسافرين ونقل السلع الذي إحتل المركز الأول عند نشأة الصندوق إلا أنه لم تُطور فيه أي مؤسسة خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021 وهذا راجع إلى التشبع وضعف التسديد ونقص الدعم وعدم وجود خطط واضحة مما أدى إلى تجميد بعض هذه المشاريع المتعلقة بهذا النشاط.

خلاصة الفصل:

إن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت يقوم بتقديم كل أشكال الدعم لطالبي الشغل ويتم إتخاذ عدّة إجراءات قبل بدء النشاط حيث تتمثل في عدد من المراحل المتمثلة في التشاور مع أصحاب المشاريع حتى تتم عملية مساعدتهم وذلك بتخصيص عدّة لجان تدرس المشاريع وتهتم بقبول الملفات وتمنح شهادات الكفاءة والقبول البنكي وتوضح مختلف المزايا التي يوفرها الصندوق، كما يحق لصاحب المشروع الإطلاع على كافة أشكال الدعم والمرافقة والتي يوفرها الصندوق عبر الهيئات الإدارية والمالية خلال فترة الإنجاز أو إستغلال المشروع.

توصلنا من خلال الدراسة الميدانية الى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على كافة أنواع الدعم المالي والإمتيازات الجبائية من أجل إستحداث مناصب شغل، وذلك من خلال عدد المؤسسات الممولة للقطاعات الإقتصادية والتي تحصل عليها المؤسسات بأنواعها، كما ساهم الصندوق الوطني بتحسين نوعية خدماته وذلك عن طريق الإجراءات الجديدة التي أدخلت عليه وبدوره سيدعم أصحاب المشاريع لمواجهة العراقيل والظروف الإقتصادية الصعبة، وفي الأخير نستطيع القول أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت جهاز دعم يعمل على التخفيف من البطالة الناتجة عن تسريح العمال، ويعمل كذلك على ترقية أنشطة إقتصادية تجاوزتها إهتمامات كبرى المؤسسات.

خاتمة

خاتمة

تعتبر المشاريع المقاولاتية ركيزة أساسية لتحقيق النمو الإقتصادي، والتي بدورها تحتاج إلى دعم وتشجيع من قبل الحكومة الجزائرية والمؤسسات المعنية، حيث تمثل المشاريع المقاولاتية جزءا أساسيا في الإقتصاد والتنمية في الجزائر، وتشكل فرصا كبيرة للمبادرين والمستثمرين الراغبين في بناء مشاريعهم ومحاولة تطويرها وتحقيق النجاح، لكن الجزائر وكغيرها من الدول تواجه عدّة صعوبات في مختلف مراحل الإنجاز، الأمر الذي جعل طالبي الشغل يحاولون التعرف على هذا المجال مسبقا، ومحاولة إكتساب قدرات ومهارات التي من خلالها يواجهون هذه الصعوبات في المستقبل.

ومع ذلك تعمل الجزائر على تحسين بيئة الأعمال ودعم المشاريع المقاولاتية، وذلك من خلال اطلاق عدّة برامج وأجهزة ومبادرات لتشجيع الأفراد على هذه المشاريع المقاولاتية، ومن بين هذه الأجهزة الداعمة " الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة" الذي يعتبر من الأدوات المهمة التي تدعم المشاريع المقاولاتية، وذلك من خلال تقديم الدعم للأشخاص الذين فقدو مناصب عملهم، والذي بدوره يساهم في تعزيز القدرة وتطوير هذه المشاريع بشكل أفضل، وتعزيز روح المبادرة والإبتكار والتنافسية في سوق العمل مما يساهم في تطور النمو الإقتصادي وتحقيق الأهداف التي تساهم في رفع قيمة آلإقتصاد الوطني، ومحاولة التقليص من معدلات البطالة، والرفع من قيمة الدخل.

وفي الأخير وعلى ضوء ما ورد في هذه الدراسة وبعد تحليل مختلف عناصر الموضوع التي تم تقديمها لمعالجة الإشكالية، توصلنا إلى النتائج التالية:

أولا: النتائج المتوصل إليها

1- نتائج الدراسة النظرية:

- تعتبر المقاولاتية ركيزة أساسية في الجزائر، فهي أحد العوامل الفعالة لنجاح المشاريع.
- تهدف المقاولاتية إلى إنشاء المشاريع التي تتضمن العديد من الجوانب المختلفة مثل التخطيط، والتمويل والتسويق والتنظيم والتنفيذ.
- يعتبر المقاول بمثابة رائد الأعمال الذي يقوم بتحويل الفكرة إلى مشروع ناجح، حيث يمكن القول أن المقاول هو الشخص الذي يقود ويدير المشروع المقاولاتي ، ويتحمل المسؤولية حول نجاح أو فشل المشروع.
- تتمثل علاقة المقاول بالمقاولاتية بأنه العامل الرئيسي في إنشاء وتشغيل المشاريع المقاولاتية، ويعتبر المحرك الرئيسي من خلال إعتماده على مهارته وخبرته وقدرته على التخطيط والتنفيذ والإدارة.
- دعم الإبتكار والتنويع في المشاريع المقاولاتية في الجزائر، حيث يمكن للإبتكار تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة.

2- نتائج الدراسة الميدانية:

- الدور الفعال الذي قدمته المشاريع المقاولاتية من خلال مساهمتها في التقليل من حدّة البطالة وذلك عن طريق المساهمة وتشجيع البطالين على بداية إنشاء مشاريعهم.
- يعتبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من أهم أجهزة الدعم ومساهمته في إستحداث مناصب الشغل.
- يساعد الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في التقليل من الضغط الإجتماعي والإقتصادي الناجم عن البطالة، ويعدّ أحد الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.
- إستفادة أصحاب المشاريع المقاولاتية بمجموعة من الإمتيازات الجبائية والمساعدات المالية خلال مرحلتي إنجاز وإستغلال المشروع المقدمة من طرف الصندوق.
- سجل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت إقبالا للرجال أكثر من الإناث على إنشاء المشاريع المقاولاتية وهذا راجع إلى عدّة عوامل لأن أغلبية المشاريع الممولة ممنوحة لفئة الذكور أكثر من الإناث، ولطبيعة سكان الولاية كونها ولاية محافظة ولا تعتمد على إقحام المرأة في العمل المقاولاتي.
- بلغ مجموع مناصب الشغل المستحدثة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت و الموزعة على كافة القطاعات الإقتصادية حوالي 10601 منصب شغل، و2572 مؤسسة ناشطة فعليا.
- إحتلال قطاع النقل والخدمات المراتب الأولى، حيث بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة في قطاع النقل 4463 منصب شغل بمعدل 42%، وتم خلق حوالي 1677 مؤسسة ناشطة فعليا بمعدل 65.2%، خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021.

ثانيا: إختبار الفرضيات

1- إختبار صحة الفرضية الأولى: يعمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على تقديم الدعم للمشاريع المقاولاتية وذلك من خلال الدعم المالي لهذه المشاريع والتشجيع على الإستثمار، ويتم تقديم التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف تحسين الإقتصاد المحلي وخلق فرص العمل، وبالتالي نستطيع أن نؤكد صحة الفرضية الأولى، فمساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة له دور فعال في دعم وتطوير المشاريع المقاولاتية.

2- إختبار صحة الفرضية الثانية: يعتمد الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على تنمية المشاريع معتمدا على هيئات الدعم المالي والمؤسسات المالية المختلفة التي تقدّم تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدارة مشاريعها بشكل فعال، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية، حيث يساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وهيئات الدعم المالي على تنمية هذه المشاريع وتعزيز فرص العمل وإنعاش السوق المحلي.

ثالثا: الإقتراحات

من دراستنا والنتائج المتوصل إليها قمنا بطرح بعض الإقتراحات نذكرها فيما يلي:

- تحسين العمليات الإدارية، وذلك للتسهيل و تسريع الإجراءات اللازمة لإنشاء وإدارة المشاريع.
- تشجيع المشاريع المقاولاتية في المجالات الإقتصادية الواعدة مثل التكنولوجيا الحديثة والطاقة المتجددة.

- محاولة تطوير نظام المراقبة والتقييم للمشاريع المقاولاتية، وذلك لتحديد مدى نجاحها وتحديد المجالات التي يمكن تحسينها وتطويرها.
- تعزيز الوعي المقاولاتي وتحفيز الشباب على إنجاز مشاريعهم خاصة الطلبة الجامعيين.
- تشجيع أصحاب المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة على الإستثمار في الأسهم والأسواق المالية، بهدف تحسين قدرتها على توفير التمويل وعصرنة مشاريعها، ويتم ذلك عن طريق توفير الدعم المالي للدخول إلى هذه الأسواق بما في ذلك توفير المعلومات ومعرفة أساليب التمويل والإستثمار.
- تشجيع المقاولين على التنويع والتوسع في المنتجات والخدمات المقدمة والتي تتناسب مع إحتياجات السوق المحلية والوطنية.
- القيام بدورات تكوينية وتعليمية للمقاولين حول إدارة المشاريع وكيفية تسويقها وتحسين جودتها، ومحاولة التطوير من مهاراتهم وزيادة فرص نجاح المشاريع.
- تقديم الدعم للمقاولين الذين يسعون إلى تجديد وتطوير مشاريعهم المقاولاتية من خلال تشجيعهم على الإبتكار وتوفير الدعم المالي والفني.
- تشجيع المقاولين على الإستفادة من خدمات الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، وذلك عن طريق توفير المعلومات حول الأدوات والبرامج التي يوفرها الصندوق لدعم المشاريع.
- تشجيع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على تقديم الدعم المالي والفني للمشاريع الإبتكارية خاصة خريجي الجامعات والطلبة الجامعيين.
- تعزيز الشراكة بين المقاولين والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والمؤسسات الممولة للمشاريع، وذلك لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينهم، وتحقيق الأهداف المشتركة في دعم المشاريع المقاولاتية.
- زيادة الميزانية المخصصة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وذلك لتوفير المزيد من الدعم لطالبي الشغل وتحسين فرص العمل.
- خلق آليات وإجراءات جديدة تمكن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من الحصول على الثقة والضمان أثناء تمويل المشاريع.
- محاولة الإستفادة من الخبرات والنماذج العالمية الموجودة في مجال التنمية.
- العمل على إزالة جميع العوائق الإدارية والإجراءات الطويلة التي تعرقل سياسة التشغيل.

رابعا: آفاق الدراسة

ورغم ذلك ومما تم ذكره في هذه الدراسة تبقى آفاق البحث مفتوحة للدراسات القادمة في المستقبل، وتبين أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة له دور فعال في إنجاح المشاريع المقاولاتية.

- مساهمة المرافقة المقاولاتية على إستمرار المشاريع ومحاولة تنويعها وتطويرها.
- تحليل لمختلف الآليات و الإجراءات التي يتبعها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها.
- الدور الذي يلعبه التمويل الثلاثي في إنشاء المشاريع المقاولاتية.
- تطوير التقنيات الحديثة في التمويل لخلق مؤسسات جديدة.

أولا: المراجع باللغة العربية:

قائمة الكتب:

1. عبد الرحمن إبراهيم الشيخ علي الغضيبة، دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ومصر، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، سنة 2020.

2. ناصر بن إبراهيم بن سعد المحيميد، إدارة المشاريع الإحترافية وفق منهجية PMI، الطبعة الثانية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، السعودية، سنة 2016.

3. هاجر بوزيان الرحماني، المقاولاتية، العالم يقرأ للنشر والتوزيع، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، سنة 2020-2021.

قائمة الأطروحات والرسائل:

1. بدراوي سفيان، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية ، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،سنة 2014-2015.

2. بن شهرة محجوبة، مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة 2016-2017

3. الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر، 2014-2015.

4. ريم لونيسي، المعوقات التنظيمية للمقاولاتية السياحية في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع عمل وتنظيم، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، الجزائر، سنة 2019-2020.

5. شلوف فريدة، المرأة المقاولة في الجزائر، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علم اجتماع تنمية وتسيير موارد، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009.

6. مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة 2008-2011.

المجلات الدورية:

1. آسيا بن عمر وآخرون، هياكل دعم المقاولاتية لترقية مشاريعها في الجزائر، مجلة العلوم الإدارية و المالية جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، الجزائر، المجلد 2 العدد 1 جوان 2018.

2. اشواق بن قدور، محمد بلخير، أهمية نشر ثقافة المقاولة وإنعاش الحس المقاولاتي في الجامعة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، العدد11، جانفي 2017.

3. بلقاسم عمر،كمال فايدي، إمكانية نجاح تطبيق صيغة الإجارة الإسلامية كآلية شرعية لتمويل مشاريع تشغيل الشباب الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة cnac، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية،جامعة البليدة2، الجزائر، رقم المجلد 11، العدد1، سنة 2020.

4. بن العايش فاطمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية للحد من أزمة البطالة بالجزائر، مجلة التنمية الإقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد 6، سنة 2018.

5. بن خديجة منصف، عبيد وهيبة، المشاريع المقاولاتية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، المجلد 3، العدد 4 سنة 2019.

6. بن وريدة حمزة وآخرون، تفعيل الثقافة المقاولاتية للطلبة الجامعيين من خلال دور المقاولاتية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، المجلد 6، العدد 2،2021.

7. بوخضرة مريم وآخرون، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم العمل المقاولاتي وتحقيق التنمية في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة سوق أهراس، الجزائر، العدد الرابع سبتمبر 2018.

8. جمعة عبد العزيز، الرغبة المقاولاتية وبعد الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين مدخل استكشافي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، المجلد السابع _العدد1 (افريل 2021).

9. حجازي إسماعيل وآخرون، السمات الشخصية للمقاول كأهم العوامل على اكتشاف الفرصة المقاولاتية، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 4، العدد 1 (2020).

10. الحدي نجوية، المقاولاتية كرهان لإمتصاص البطالة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 4.

11. حضري دليلة وآخرون، دور البنوك التجارية وهياكل الدعم في تمويل ودعم المرأة المقاولة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 14، العدد 1، سنة 2023.

12. خالد رجم وآخرون، تقييم برامج دعم المشاريع المقاولاتية للوكالة الجهوية لتسيير القرض المصغر، ولاية ورقلة ، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 6، جوان 2017.

13. خدير أسامة، المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتقليص من البطالة دراسة حالة الجزائر، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، العدد الرابع/ سبتمبر 2018.

14. شاهد إلياس، دفرور عبد النعيم، المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة والتقليص من البطالة في الدول العربية ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE،جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، سنة 2017.

15. علماوي أحمد، رحيم سعيد، المشاريع المقاولاتية بين ضرورة تجاوز العراقيل والمساهمة في التنمية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية الجزائر المجلد 3، العدد 4، سنة 2019

16. فضيلة بوطورة وآخرون، أسلوب المرافقة كأداة لمتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية،جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد 8 ، العدد 15، 2021.

17. قايدي أمينة، عدوكة لخضر التوجه المقاولاتي للطلبة اختيار نموذج نظرية السلوك المخطط، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، الجزائر، المجلد الرابع ، العدد الأول، جوان 2017.

18. قواسمي رشيدة، التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، المجلد 4، العدد 2 (2020).

19. كلثوم مرقوم، فاطمة فوقة، دور الأجهزة الحكومية في دعم وترقية المقاولاتية في الجزائر، حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة cnac، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 6، العدد 2، جانفي 2020، جامعة الشلف، الجزائر.

20. لفقير حمزة،دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة برج بوعريريج العدد 12 ،المجلد1، 2015.

21. لويزة بوشعير،فاتح مرزوق، دور المرافقة المقاولاتية في بناء القدرات التنافسية لحاملي المشاريع بالحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، المجلد 08 (العدد02) ديسمبر 2020.

22. محمد رشدي سلطاني، المقاربات النظرية للقدرات الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الإدارية والإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 3، سنة 2018.

23. محمد شقرون، بن شيحة صحراوي، دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 9، العدد 1 سنة 2020.

24. محمد قوجيل، إشكالية تقييم هيئات الدعم و المرافقة المقاولاتية في الجزائر ، دراسة تحليلية ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 07، ديسمبر2017.

25. مزريق عاشور، جزار وهيبة ، مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين التطبيق و الأهداف المرجوة، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشّلف، الجزائر،المجلد1، العدد1، سنة 2019.

26. معيزي نجاة، بوزرب خير الدين، دور الجامعة في تحسين روح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي، قراءة في تجارب دولية،مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)جامعة جيجل، الجزائر، المجلد 20 العدد 3، سنة2017.

27. مقري زكية، نجوى عبد الصمد، المقاولاتية: قراءة في بعض النظريات الاقتصادية والمقاربات الفكرية مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، جامعة باتنة 1، الجزائر، المجلد 3/ العدد 2 (2021).

28. منيرة سلامي، دوافع وتحديات التوجه المقاولاتي للشباب الجزائري، دراسة ميدانية على مستوى ولايات الوطن خلال الفترة 2018/2017، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد، 20(01) 2020.

29. هاملي عبد القادر، حوحو مصطفى، محددات توجه الشباب الجامعي نحو النشاط المقاولاتي،مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد الثامن/ديسمبر 2018.

30. هشام زروقي، المرافقة المقاولاتية كآلية فعالة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى خريجي الجامعات، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت،جامعة الجزائر3، الجزائر، المجلد 2، العدد 2 /ديسمبر 2021.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Mohamed LamineAlloune , Wassila Sebti, Entrepreneurship between Idea and Succe-ss Factors, Journal of Economic Growth and Entrepreneurship Spatial and entreperneurial development studies laboratory, vol 2, No 1, Year:2019

ثالثا: مراجع الأنترنت

1- https://www.mtess.gov.dz
2- www.cnac.dz

الملحق رقم (01)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل، التشغيل و الضمان الإجتماعي
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

يُسير الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ثلاثة (03) أجهزة هي:

- التأمين عن البطالة و إعادة الإدماج المهني عبر إجراءات إحتياطية نشيطة.
- دعم إحداث النشاطات و توسيعها من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر مابين ثلاثين(30) و خمسين(50) سنة.
- إجراءات تحفيز و دعم ترقية الشغل(القانون رقم06-21).

1- يُغطي الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة " البطالة اللاإرادية، المترتبة عن أسباب إقتصادية" و يُسير الأداءات المخصصة في هذا المجال.
- يعد جهاز التأمين عن البطالة بمثابة إستجابة وجيهة لوضعية البطالة الناجمة بصفة لا إرادية و لأسباب إقتصادية حيث يقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتسديد تعويض شهري لفائدة مستفديه مع ضمان لهم تغطية إجتماعية و طبيّة.

2- على غرار التعويض المخصص للمستفيدين، و بغرض مساعدة البطالين على الإدماج من جديد في سوق العمل، وضع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إجراءات إعادة إدماج نشيطة تسمح للبطالين بإيجاد فرص تشغيل جديدة ، يتعلق الأمر بـ :
- مساعدة نوعية و منظمة للبحث عن شغل عبر مراكز البحث عن الشغل.
- دعم نوعي و منظم لإنشاء عمل حر عبر مراكز دعم العمل الحر.
- التكوين لإعادة تأهيل المستفيدين الذي يرمي إلى رفع إمكانية تشغيل البطالين من خلال تحسين مهاراتهم و رفع كفاءاتهم المهنية على مستوى المعاهد و مراكز التكوين المهني.

3- كما يعمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أيضا، حسب النظام التشريعي للتأمين عن البطالة، على تفادي الوقوع في بطالة لأسباب إقتصادية من خلال تطويره لنظام إقتصادي مع مؤسسات مؤهلة الذي يُعرف بإجراء "دعم المؤسسات المواجهة للصعوبات".

4- يُدعم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إحداث النشاطات و توسيعها من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر مابين(30)و(50) سنة من خلال التوجيه، المرافقة، التمويل و المتابعة.

5- يُشارك الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في سياسة دعم ترقية التشغيل من خلال التكفل بخفض حصة إشتراكات أرباب العمل فضلا عن تكوين و رس و إعانة التشغيل.

مختلف الآليات المنفذة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

- التأمين عن البطالة.
- جهاز دعم إحداث النشاطات و توسيعها من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر(30) و (50) سنة.
- جهاز تشجيع و دعم ترقية الشغل.

97 نهج بوقرة – الأبيار – الجزائر
023 37 72 82
023 37 73 01
www.cnac.dz

الملحق رقم (02)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل، التشغيل و الضمان الإجتماعي
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

جهاز دعم إحداث النشاطات و توسيعها من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر مابين 30 و 50 سنة

بغرض تلبية تطلعات فئة البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر مابين 30 و 50 سنة الراغبين في إحداث نشاطاتهم و/أو توسيعها، يُعرض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أدناه إمتيازات الجهاز و شروط الإلتحاق به:

شروط الإلتحاق بالجهاز

- عمر يتراوح مابين ثلاثين (30) و خمسين (50) سنة،
- الجنسية الجزائرية،
- عدم شغل منصب عمل مدفوع الأجر أثناء تقديم طلب الإستفادة من الدعم،
- التسجيل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بصفة طالب عمل أو مستفيد من أداءات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،
- التمتع بمؤهلات مهنية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به،
- القدرة على المساهمة في تمويل المشروع،
- عدم ممارسة نشاط للحساب الخاص،
- عدم الإستفادة من أجهزة دعم الدولة في مجال إحداث النشاط.

إمتيازات الجهاز

1- مرافقة شخصية من طرف منشطين- مستشارين في مجال إحداث النشاطات و توسيعها،
2- قرض غير مكافأ أو قرض دون فائدة ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،
3- قروض غير مكافأة إضافية مخصصة، عند الإقتضاء، تكملةً للقرض غير المكافأ العادي،
- قرض دون فائدة **لكراء محل** لإيواء نشاط، يقدر بـ: (500.000دج)،
- قرض دون فائدة **لإيجار مكتب جماعي**، يقدر بـ: (1.000.000دج)،
- قرض دون فائدة **لإقتناء ورشة متنقلة**، يقدر بـ: (500.000دج)،

4- قرض بنكي بفوائد مخفضة بنسبة مائة (100٪)،
5- ضمان القرض البنكي من طرف صندوق الكفالة المشتركة للضمان،
6- إمتيازات جبائية في مرحلتي إنجاز و إستغلال المشروع.

نمط تمويل المشروع و تركيبته

يجب أن لا يفوق مبلغ المشروع الإجمالي عشرة(10) ملايين دج.
يتم التمويل عبر نمطين هما:

1- التمويل ثلاثي الأطراف:
- مساهمة مالية خاصة بالبطال صاحب المشروع،
- قرض غير مكافأ (دون فوائد) ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،
- قرض ممنوح من طرف البنك بفوائد مخفضة بنسبة مائة (100٪).

2- التمويل الذاتي: يتم بأموال البطال صاحب المشروع الخاصة.

نقاط القوة

"إستجابة فعلية لتطلعات ذوي المشاريع"

- مرافقة شخصية،
- قروض بدون فوائد،
- تمويل بنكي بفوائد مخفضة بنسبة 100٪،
- إمتيازات جبائية (في مرحلتي إنجاز و إستغلال المشروع)،
- تكوين في مجال تسيير المؤسسة المصغرة.

أهدافنا

- تقليص نسبة البطالة و آثارها الإجتماعية،
- ترقية الشغل عن طريق إحداث و توسيع نشاط الحاجيات و الخدمات،
- تقويم و نشر ثقافة المقاولتية،
- مساهمة فاعلة و مباشرة في التنمية الإقتصادية المحلية.

97 نهج بوقرة - الأبيار - الجزائر
023 37 72 82
023 37 73 01
www.cnac.dz

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل، التشغيل و الضمان الإجتماعي
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

الملحق رقم (03)

نمط التمويل

التركيبة المالية تتضمن نمطين هما

1- التمويل ثلاثي الأطراف يشمل :

1. مساهمة مالية لصاحب المشروع.
2. قرض بدون فائدة، ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
3. قرض بنكي بفوائد مخفضّة بنسبة مائة (100٪)، مخصص لكافة قطاعات النشاط.

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

مستوى 1

قيمة الاستثمار	قرض بدون فائدة (ص.و.ت.ب)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
لغاية 5.000.000 دج	٪ 29	٪ 01	٪ 70

مستوى 2

قيمة الاستثمار	قرض بدون فائدة (ص.و.ت.ب)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5.000.000 دج إلى 10.000.000 دج	٪ 28	٪ 02	٪ 70

2- التمويل الذاتي :

يُمكن للبطالين ذوي المشاريع إحداث مؤسسة مصغرة، ممولة كلياً بأموالهم الخاصة حيث يستفيدون من جميع الإمتيازات المقررة في إطار جهازنا (مرافقة و إمتيازات جبائية).

97 نهج بوقرة الأبيار الجزائر
023 37 72 82
023 37 73 01
www.cnac.dz

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل، التشغيل و الضمان الإجتماعي
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

الملحق رقم (04)

القروض غير المكافأة الإضافية

فضلاً عن القرض بدون فائدة العادي، يمكن لذوي المشاريع الإستفادة من إعانة في شكل قرض غير مكافأ تكميلي حسب الصيغ الثلاثة (03) التالية:

قرض الكراء

قرض بدون فائدة خاص بـ"الإيجار": هو عبارة عن إعانة مالية إضافية، تُمنح لذوي المشاريع بمبلغ يقدر بـ: (500.000دج) قابل للتسديد بغرض التكفل بإيجار محل لإيواء النشاط المُراد القيام به، يُمنح، إستثنائيًا، لذوي مشاريع التمويل الثلاثي في مرحلة إحداث النشاط.

مكاتب جماعية

قرض بدون فائدة لإنشاء"مكاتب جماعية": هو عبارة عن إعانة مالية إضافية، تُمنح لذوي شهادات التعليم العالي بمبلغ يصل إلى:(1000.000دج) قابل للتسديد بغرض التكفل بإيجار محلات مخصصة لإنشاء مكاتب جماعية بغرض ممارسة نشاطات خاصة بمجالات: الطب، المساعدة القضائية، خبرة المحاسبة، محافظة الحسابات، محاسبين معتمدين، مكاتب دراسات و متابعة لقطاع البناء،الأشغال العمومية و الري.
يُمنح، إستثنائيًا، لذوي مشاريع التمويل الثلاثي في مرحلة إحداث النشاط.

ورشات متنقلة

قرض بدون فائدة لإقتناء"ورشة متنقلة": هو عبارة عن إعانة مالية إضافية تقدر بـ: (500.000دج) قابلة للتسديد، مخصصة لإقتناء ورشة متنقلة. تُمنح . إستثنائيًا، لذوي المشاريع المتخرجين من منظومة التكوين المهني، الملتمسين لصيغة التمويل الثلاثي في مرحلة إحداث النشاط بغرض ممارسة نشاطات غير مستقرة في مجالات: الترصيص، كهرباء العمارات، التدفئة و التبريد، تركيب الزجاج، دهن العمارات و ميكانيك السيارات.

97 نهج بوقرة - الأبيار - الجزائر
023 37 72 82
023 37 73 01
www.cnac.dz

الملحق رقم (05)

	السنة					المجموع إلى غاية 31-12-2021
	2017	2018	2019	2020	2021	
الملفات المودعة	56	92	244	275	241	13,759
المرشحين للحصول على شهادة الكفاءة	0	0	1	2	0	774
المجتازين لاختبارات الحصول على شهادة الكفاءة	0	0	1	2	0	765
الحاصلين على شهادة الكفاءة	0	0	1	2	0	761
المقبولين من طرف لجنة الانتقاء و التمويل	44	75	213	220	164	8,872
شهادة القبول	44	75	213	220	164	8,870
شهادة القبول البنكي	39	66	65	97	191	4,999
المؤسسات الممولة	43	51	70	87	164	4,456
مناصب الشغل المستحدثة من طرف المؤسسات الممولة	85	106	185	203	361	10,533
معدل خلق مناصب شغل لكل مؤسسة ممولة	**2.0**	**2.1**	**2.6**	**2.3**	**2.2**	**2.4**
المؤسسات الناشطة فعليا	82	61	21	15	30	2,572
عدد مناصب الشغل المستحدثة فعليا	201	121	41	38	75	5,802
معدل خلق مناصب شغل الفعلي	**2.5**	**2.0**	**2.0**	**2.5**	**2.5**	**2.3**

حصيلة النشاط حسب قطاع النشاط

	قطاعات النشاط					المجموع
	الفلاحة	الري والأشغال	الصناعة	الخدمات	النقل	
الملفات المودعة	1,824	637	1,654	4,526	5,101	13,759
المقبولين من طرف لجنة الانتقاء و التمويل	1,344	302	971	2,935	3,316	8,872
المؤسسات المنشأة	434	123	491	1,519	2,470	5,040
شهادة القبول البنكي	439	142	506	1,492	2,420	4,999
المؤسسات الممولة	427	115	431	1,311	2,197	4,481
مناصب الشغل المستحدثة	992	347	1,324	3,475	4,463	10,601
المؤسسات الناشطة فعليا	178	39	109	569	1,677	2,572

تطور عدد المؤسسات الممولة حسب قطاع النشاط

	السنة					المجموع إلى غاية 31-12-2021
	2017	2018	2019	2020	2021	
نقل السلع	(0%) 0	(0%) 0	(0%) 0	(0%) 0	(0%) 0	1,855
الخدمات	(20%) 9	(29%) 15	(7%) 5	(8%) 7	(9%) 16	1,091
الصناعة	(9%) 4	(9%) 5	(12%) 9	(16%) 14	(20%) 33	424
الفلاحة	(55%) 24	(39%) 20	(61%) 43	(45%) 40	(33%) 55	429
نقل المسافرين	(0%) 0	(0%) 0	(0%) 0	(0%) 0	(0%) 0	322
الحرف	(9%) 4	(13%) 7	(11%) 8	(21%) 19	(24%) 40	174
الأشغال العمومية	(4%) 2	(3%) 2	(5%) 4	(5%) 5	(7%) 13	116
الصيانة	(0%) 0	(1%) 1	(0%) 0	(2%) 2	(1%) 3	31
نشاطات حرة	(0%) 0	(1%) 1	(1%) 1	(0%) 0	(2%) 4	13
الري	(0%) 0	(0%) 0	(0%) 0	(0%) 0	(0%) 0	1
الصيد البحري	(0%) 0	(0%) 0	(0%) 0	(0%) 0	(0%) 0	0
المجموع	43	51	70	87	164	4,456

ملخص الدراسة

تشهد الجزائر كغيرها من الدول نموا في عدد المشاريع المقاولاتية في مختلف القطاعات نظرا للدور الذي تقدمه هذه المشاريع من خلال مساهمتها في التقليل من حدّة البطالة وذلك عن طريق المساهمة في دعم وتشجيع الإبتكار والتنويع من المشاريع المقاولاتية في الجزائر، حيث يمكن للإبتكار تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة.

من خلال الدراسة الميدانية في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تيارت توصلنا إلى معرفة مدى مساهمة الصندوق في تمويل المشاريع المقاولاتية التي تمثلت في عدّة قطاعات إقتصادية، كما توصلنا من خلال هذه الدراسة في الوصول إلى عدّة نتائج تمثلت في مساعدة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في التقليل من الضغط الإجتماعي والإقتصادي الناجم عن البطالة، كما يعدّ الصندوق أحد الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال توفير الدعم المالي والتدريبي والتوجيهي للعاطلين عن العمل والتسهيل من عملية إندماجهم في سوق العمل وتحقيق أهدافهم.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المشاريع المقاولاتية، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

***Study summary**:*

Algeria, like other countries, is witnessing a growth in the number of entrepreneurial projects in various sectors, due to the role played by these projects through their contribution to reducing unemployment, by contributing to supporting and encouraging innovation and diversification of entrepreneurial projects in Algeria, where innovation can improve the quality of products and services provided.

Through the field study in the National Fund for Unemployment Insurance, the Tiaret Agency, we have come to know the extent of the fund's contribution to financing entrepreneurial projects, which were represented in several economic sectors. The fund is also one of the important tools for achieving sustainable development in Algeria by providing financial, training and guidance support for the unemployed and facilitating their integration into the labor market and achieving their goals.

***Keywords:** entrepreneurship, entrepreneurial projects, the National Fund for Unemployment Insurance.*